



المناطق الاقتصادية والحرّة والصناعية تنال الاهتمام السامي



مدن أعمال عالمية المقاييس

جذب الاستثمارات الصناعية وتقديم الدعم المستمر من خلال استراتيجيات تنافسية إقليمياً وعالمياً، وتوفير بنية أساسية جيدة، وخدمات ذات قيمة مضافة، وإجراءات حكومية سهلة

@madaynoman



madayn.om

المؤسسة العامة للمناطق الصناعية - مدائن
مركز الاتصالات: +968 24 170 700

شركة عُمان للحوض الجاف ساحة إصلاح سفن بطراز عالمي

تتميز بموقع إستراتيجي، وتضم فريق من ذوي الخبرة على مستوى عالمي وإلتزام بالجودة. وهي إحدى أكبر الأحواض الجافة لإصلاح السفن في المنطقة، كما تتخصص في أعمال تحويل السفن والصناعات الهيكلية الكبرى في ساحة تتسع لإصلاح أكثر من ٢٠٠ سفينة سنويا لسفن ضخمة وعملقة كناقلات النفط والغاز. تمتلك شركة عُمان للحوض الجاف قاعدة من العملاء من مختلف أنحاء العالم لما تتمتع به من مزايا فريدة منها:

■ خدمة المحطة الواحدة والتي تتضمن محطة معالجة المخلفات الزيتية.

■ إمتلاك أحدث المنشآت والمرافق المتطورة عالية الجودة.

■ ترخيص إصلاح ناقلات الغاز الطبيعي المسال.

■ وجود مناخ مثالي لأعمال الطلاء.

■ موقع استراتيجي.

الحوض رقم ١	٩٠ x ٤٠ متر	٦٠٠,٠٠٠ طن
الحوض رقم ٢	٨٠ x ٤٠ متر	٥٠٠,٠٠٠ طن
الأرصعة	٢٨٠٠ متر	عدد الرافعات ١٤



في غمرة احتفالات البلاد بيوم النهضة
التاسع والأربعين المجيد

تتقدم هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم
بأسمى آيات التهاني إلى المقام السامي

حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم

- حفظه الله ورعاه -

متضرعين إلى الله العليّ القدير أن يديم على جلالته الصحة
والعافية، ومهنيين الشعب العماني بهذه المناسبة
الغالية، ومجددين العهد والولاء بالاستمرار في
العطاء والبناء لما فيه الفخر والاعتزاز لكل
أبناء عماننا الغالية

23
يوليو
المجيد

الدقم Duqm

هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة
Special Economic Zone Authority
سلطنة عُمان Sultanate of Oman





يحيى بن سعيد الجابري
المشرف العام



ترتكز استراتيجية
الهيئة على

توجيهات جلالته - حفظه
الله ورعاه - الذي وجه
في أكثر من مناسبة على
ضرورة توفير البيئة

المناسبة لنمو الاستثمارات
في مختلف أرجاء السلطنة

توفير بيئة محفزة لنمو الاستثمارات

تُعدّ توجيهات جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - أثناء ترؤسه اجتماع مجلس الوزراء في شهر ابريل ٢٠١٩؛ لتهيئة المناخ المناسب لجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية تأكيداً على سياسة السلطنة لجذب مختلف الاستثمارات التي تقدم إضافة جيدة للاقتصاد الوطني، كما أن إصدار قانون استثمار رأس المال الأجنبي وفق المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٩/٥٠) الصادر في الأول من يوليو ٢٠١٩م يعكس توجيهات السلطنة وتأكيداً الدائم لتحديث تشريعاتها لتواكب المتغيرات الاقتصادية وتلبي تطلعات المستثمرين.

وفي هذا الإطار ترتكز استراتيجية هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم على توجيهات جلالته - حفظه الله ورعاه - الذي وجه في أكثر من مناسبة على ضرورة توفير البيئة المناسبة لنمو الاستثمارات في مختلف أرجاء السلطنة سواء كانت هذه الاستثمارات محلية أو أجنبية. وعلى هذا الأساس تركّز الهيئة على المواءمة بين الاستثمارات المحلية والأجنبية، وقد شهد النصف الأول من العام الجاري عدداً من الجهود الترويجية على الساحتين المحلية والدولية؛ من بينها تنفيذ حملتين ترويجيتين خارجيتين الأولى في الهند والثانية في روسيا بهدف وضع الدقم ضمن اهتمامات المستثمرين ورجال الأعمال والشركات الكبرى في هاتين الدولتين.

ولعل تقدم الأعمال في المنطقة يؤكد المكانة التي وصلت إليها الدقم باعتبارها بيئة استثمارية رئيسية في السلطنة، فعلى سبيل المثال تسير أعمال الإنشاءات في مصفاة الدقم وميناء الصيد البحري والرصيفين التجاري والنفطي بميناء الدقم بشكل جيد، كما أن الأعمال الأخرى المتعلقة بالبنية الأساسية في المنطقة تحقق تقدماً ملحوظاً، إذ أن أكثر من ٩٠٪ من البنية الأساسية للمنطقة خلال الخطة الحالية للهيئة قد اكتملت.

وإذا انتقلنا إلى مشروعات القطاع الخاص فقد شهدنا مطلع العام الجاري بدء الإنتاج التجاري لمصفاة سيلاسك عمان التي تعد أول مشروع من نوعه في السلطنة ويتميز إنتاجها بطلب عالمي، وفي شهر يونيو بدأت الأعمال الإنشائية لمشروع الهند الصغيرة وهو أحد المشروعات التي تثرى القطاع السياحي بالمنطقة، كما يُسعدنا الحديث عن مدرسة السعد العالمية التي من المتوقع أن تدشن قريباً عامها الدراسي الأول كأول مدرسة عالمية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وهو ما يعطي دلالة أكيدة على ثقة القطاع الخاص في الدقم وتوقعاته بأن تشهد المنطقة مزيداً من النمو في المستقبل القريب.

كل هذه المؤشرات تؤكد أن الدقم تقف اليوم على أرض صلبة، ونتطلع إلى أن تشهد الفترة المقبلة نمواً أكبر سواء في عدد المشاريع أو نوعيتها والقطاعات التي تعمل فيها أو عدد الجنسيات المستثمرة في المنطقة.



١٩

بحث تعزيز العلاقات التجارية
والاستثمارية مع الصين



٢٥

إعداد استراتيجية بيئية للمنطقة
الاقتصادية الخاصة بالدقم



٣٢

عمان للحوض الجاف: المحافظة على
البيئة في مقدمة أولويات الشركة



١٢

جلالة السلطان يؤكد أهمية العمل على تهيئة المناخ المناسب لجذب المزيد من الاستثمارات



٤٤

انطلاق الأعمال الإنشائية
لمشروع الهند الصغيرة



٣٧

هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم
تنظم حملة ترويجية في روسيا



٤٨

إسناد مرحلة التصميم الدولي لمجمع الصناعات البتروكيمياوية
بالدقم ووحدة استخلاص المواد السائلة من الغاز



٤٦

التوقيع على ٦ اتفاقيات لعقود انتفاع فرعية
في الأراضي المخصصة لميناء الدقم



٥٠

هيئة المنطقة الاقتصادية تقرر زيادة عمق ميناء الصيد بالدقم إلى ١٠ أمتار

ميناء الدقم

الموقع الاستراتيجي الأكثر تفضيلا

ميناء الدقم في قلب أكبر منطقة اقتصادية خاصة في الشرق الأوسط تقع على الساحل الجنوبي الشرقي لسلطنة عمان وتطل على بحر العرب والمحيط الهندي. يتمتع الميناء بموقع استراتيجي خارج منطقة الخليج العربي وبالقرب من الأسواق الرئيسية في آسيا ، وشرق أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، مستفيدا من قربه من مناطق النفط وصناعة الغاز في السلطنة. يتطور الميناء بسرعة إلى محور نقل البضائع القادم ويهدف إلى أن يكون "أكثر ميناء متعدد الأغراض مفضلا في المنطقة".

لمزيد من المعلومات اتصل الآن ٠١/٩٦٨ ٢٤٣٤٢٨٠ أو على البريد الإلكتروني info@portduqm.com





مجمع شموخ للتعدين SHUMUKH MINING COMPLEX

شموخ للصناعات التعدينية أول مجمع صناعي متكامل بالسلطنة

تتمثل رؤية مجمع شموخ للصناعات التعدينية في تشجيع الشركات المحلية والعالمية لاستغلال الثروات المعدنية المتوفرة بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في إقامة مشروعات ذات عائد اقتصادي مجز.

نسعى في مجمع شموخ لترجمة توجيهات جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - لتعزيز القيمة المضافة للثروات المعدنية وجعلها رافدا للاقتصاد الوطني.



CLINKER FACTORY



GLASS FACTORY



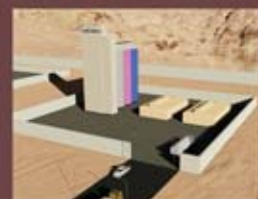
FERTILIZER FACTORY



ALUMINUM FACTORY



3D SHOT



PAINT FACTORY

ملتزمون بالتطوير والإدارة الفعّالة للبنية الأساسية والمشاركة في الفرص الاستثمارية



أهدافنا:

التشغيلية والامتثال للجودة والصحة
والسلامة والبيئة.

- الاستثمار في الفرص التجارية التي
تعتبر عوامل تمكين للاستثمارات الأخرى
وتحقيق الأرباح.

- ضمان إدارة جميع مشاريع هيئة المنطقة
الاقتصادية الخاصة بالدقم وتنفيذها
بكفاءة.

- إدارة مختلف المرافق داخل المنطقة
الاقتصادية الخاصة بما يضمن الكفاءة

شركة عمان لتطوير المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم (تطوير الدقم) هي شركة تابعة لهيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وتمتلكها بنسبة (١٠٠٪). تأسست الشركة في عام ٢٠١٤ وتختص بتنفيذ كل ما تسنده الهيئة إليها من مشاريع وأعمال تطوير بالمنطقة، وإدارة الأصول، كما تعتبر الذراع الاستثمارية للهيئة.



محاجر الدقم
DUQM QUARRIES

**Duqm Quarries Company
provides raw materials
for projects including:**

- ▶ Screen Sand
- ▶ Stones of various kinds
- ▶ Aggregate
- ▶ Limestone
- ▶ Sub Base
- ▶ Riprap
- ▶ Aggregate Base Course (ABC)

**توفر شركة محاجر الدقم المواد
الأولية للمشاريع والتي تشمل:**

- ◀ الرمل الناعم
- ◀ الأحجار بمختلف أنواعها
- ◀ الحصى
- ◀ حجر جيرى
- ◀ حصى مع رمل
- ◀ أحجار مختلفة الأحجام
- ◀ حصى الطبقة الأساسية

Our Mission to establish a standard and world class, environmental friendly quarry company that in its own capacity will favorably compete with other quarrying.

Contact Us: +968 90999288, +968 98506745, +968 91253682
E-mail: moizuddin@duqmquarries.com

w w w . d u q m q u a r r i e s . o m

المناطق الاقتصادية والحرّة والصناعية تنال الاهتمام السامي

جلالة السلطان يؤكد أهمية العمل على تهيئة المناخ المناسب لجذب المزيد من الاستثمارات



عاهل البلاد يبدي ارتياحه لمسيرة التنمية الشاملة التي تعم كافة أرجاء الوطن

مسقط - العمانية - تصوير: محمد مصطفى :

والثناء على نعمه، سائلاً المولى - عز وجل - أن يُديم هذه النعم على البلاد.

تهيئة مناخ الاستثمار

ثم تفضل جلالته. أبقاه الله - باستعراض عدد من الأمور، فعلى الصعيد المحلي أبدى جلالته ارتياحه لمسيرة التنمية الشاملة التي تعم كافة أرجاء الوطن، مشيداً بجلالته بما تحقّق من معدلات

تفضل حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - فترأس (في ٣٠ أبريل ٢٠١٩) اجتماع مجلس الوزراء ببيت البركة العامر. وقد استهل جلالة السلطان المعظم - حفظه الله - الاجتماع بالتوجه إلى الخالق عز وجل بالحمد والشكر



جلالة السلطان يسدي توجيهاته لمؤسسات
الدولة بالعمل على النهوض بالجوانب
المتعلقة بمسيرة التطوير الشامل

جلالته يؤكد حرص السلطنة الدائم
على التعاون مع كافة الجهود المبذولة
لدعم الحوار والتفاهم بين الدول



مع كافة الجهود المبذولة لدعم الحوار والتفاهم بين الدول
ضماناً لأمن واستقرار الشعوب .

تطوير شامل

وفي ختام الاجتماع تفضل جلالة السلطان المعظم . حفظه الله ورعاه -
بالتطرق إلى عدد من الجوانب التي تهم الوطن والمواطنين، وأسدى توجيهاته
الكريمة لكافة مؤسسات الدولة بالعمل على النهوض بالعديد من الجوانب ذات
الصلة بمسيرة التطوير الشامل تحقيقاً للأهداف المرجوة، متمنياً لجلالته
لجميع التوفيق لما فيه دوام الخير والازدهار لعمان وشعبها الأبي.

نمو، وقد أكد جلالته - أعزه الله . أهمية العمل على تهيئة المناخ
المناسب لجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية وخاصة
في المناطق الحرة والصناعية والاقتصادية مع مراعاة الحفاظ على
الجوانب الحياتية للمواطنين.

دعم الحوار والتفاهم

وفي إطار استعراض حضرة صاحب الجلالة السلطان
المعظم . أبواه الله . للتطورات الإقليمية والدولية، تفضل
جلالته فأكد حرص السلطنة الدائم والمستمر على التعاون



توجيهات جلالته محل اهتمام الهيئة وعنايتها والتزامها



يحيى بن سعيد الجابري

السلطنة والخارج، مشيراً إلى أن جهود الهيئة في هذا المجال ساهمت في زيادة الاستثمارات بالمنطقة.

وأكد معاليه أن هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالمعظم قيد التنفيذ فور صدورها، مَثْمَنَّا معاليه الثقة السامية لجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - ومتابعته المستمرة لسير العمل في المنطقة.

تطوير وإنشاء مدينة جامعية

وأعلن معالي يحيى بن سعيد الجابري أنه تم خلال شهر مايو ٢٠١٩ التوقيع على عقد تطوير وإنشاء مدينة جامعية تتضمن كلية خاصة ستبدأ بتدريس

مسقط - الدقم

ثَمَّنَ معالي يحيى بن سعيد الجابري رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم التوجيهات السامية لجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - لمجلس الوزراء بتهيئة المناخ المناسب لجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية وخاصة في المناطق الحرة والصناعية والاقتصادية.

وقال معاليه في حديث صحفي إن توجيهات جلالته أثناء ترؤسه مجلس الوزراء في ٣٠ أبريل ٢٠١٩ هي محل اهتمام الهيئة وعنايتها والتزامها، مؤكدا حرص الهيئة على تبسيط إجراءات الاستثمار أمام المستثمرين من

نعمل على وضع
توجيهات
جلالة السلطان قيد
التنفيذ فور صدورها

حريصون على
تبسيط الإجراءات
أمام المستثمرين

جهود الهيئة
ساهمت في زيادة
الاستثمارات
بالمنطقة





التوقيع على عقد تطوير وإنشاء

مدينة جامعية على
مساحة مليون متر
مربع

العمانية بالاستثمار في الدقم. منوها بما حظيت به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اهتمام الهيئة الذي مكّنها من الحصول على العديد من فرص الأعمال سواء من الهيئة أو المشروعات العاملة بالمنطقة.

منتدى الحزام والطريق

واستعرض معالي يحيى بن سعيد الجابري في حديثه نتائج المشاركة العمانية في منتدى الحزام والطريق الذي أقيم في العاصمة الصينية بكين في الفترة من ٢٥ وحتى ٢٧ أبريل ٢٠١٩، وقال إن وفد السلطنة إلى المنتدى ضم مسؤولين من الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات (إثراء) وهيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وصندوق الاحتياطي العام للدولة والبنك المركزي العماني، مشيراً إلى أن المباحثات مع المسؤولين الصينيين تطرقت إلى دعم مشروع المدينة الصناعية الصينية بالدقم ووضع خطة عمل لاستكمال تنفيذ المشاريع الاستثمارية التي تعتمزم شركة وان فانج تنفيذها بالمدينة والتي تقدر تكلفتها بحوالي ١٠,٧ مليار دولار أمريكي، موضحاً أنه يتم حالياً تشييد المركز التجاري والسكني بالمدينة وسيتم عقب ذلك تنفيذ عدد من المشاريع الأخرى من أبرزها سوق مواد البناء. موضحاً أنه تم خلال المنتدى التوقيع على مذكرات تفاهم لتنفيذ ٣ مشاريع جديدة في قطاعي الصناعات السمكية والصناعات الخفيفة.

وقال معالي إنه تم ضمن المشاركة في المنتدى عقد لقاء مع معالي نينغ جي تشه نائب رئيس اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح في الصين لتعزيز التعاون العملي بين الجانبين في إطار مبادرة الحزام والطريق، كما تطرقت المباحثات إلى دراسة إمكانية فتح بنك صيني في السلطنة والاستفادة من تقديم خدمات في القطاع المالي للشركات الصينية، والتعاون المالي بين البنك

التخصصات ذات العلاقة بالمشاريع القائمة بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وسيتم خلال العام الجاري وضع حجر الأساس للمشروع الذي سيقام على مساحة مليون متر مربع.

الاتفاقيات الموقعة في الربع الأول

وقال معالي إن الربع الأول من العام الجاري شهد التوقيع على ١٩ اتفاقية حق انتفاع مع مستثمرين من السلطنة والخارج من بينها اتفاقية حق انتفاع مع شركة ظفار للصناعات السمكية والغذائية لتشييد مصنع لتغليف وتعليب الأسماك وإنتاج زيت السمك، بالإضافة إلى عدد من المشروعات الأخرى التي شملت القطاعات الصناعية والسياحية والتجارية والخدمية والمشاريع التجارية السكنية، موضحاً معاليه أن إجمالي مساحات الأراضي التي تم منحها للمستثمرين منذ الأول من يناير ٢٠١٩ حتى بداية شهر مايو تبلغ حوالي مليون ٢٠٠ ألف متر مربع.

تنوع جنسيات المستثمرين

ونوه معالي رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بمستوى الإقبال الذي تشهده المنطقة، وقال إن عدد الجنسيات المستثمرة بالمنطقة يبلغ حالياً حوالي ٢٠ جنسية من مختلف أنحاء العالم، مؤكداً أن الهيئة تركز كذلك على أن يكون المستثمر العماني حاضراً بقوة في المنطقة وقد تم في هذا الإطار تنظيم العديد من الندوات المحلية التي طافت بمختلف محافظات السلطنة والتقت برجال الأعمال وحثتهم على الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتوفرة بالدقم والحوافز والتسهيلات التي تقدمها الهيئة للمستثمرين. وقد أسفرت اللقاءات التي عقدتها الهيئة بالقطاع الخاص عن قيام العديد من الشركات

توقيع ١٩ اتفاقية حق انتفاع في الربع

الأول من العام
الجاري



عدد الجنسيات
المستثمرة
بالمنطقة يصعد إلى
٢٠ جنسية

الاستثمار المحلي
في ازدياد ..
والمؤسسات
الصغيرة
والمتوسطة تستفيد
من فرص العمل
المتاحة

الرصيف التجاري

وتطرق معاليه إلى سير العمل في الحزمة الثانية من ميناء الدقم المتعلقة بالرصيف التجاري، وقال إنه يتم حالياً استلام المواقع الجاهزة من الرصيف وتسليمها إلى شركة ميناء الدقم بهدف عدم التأثير على العمليات الحالية بالميناء واستمرارها دون توقف فيما تستمر الشركة المنفذة للمشروع في عملها في المواقع الأخرى، متوقفاً معاليه اكتمال العمل في الحزمة الثانية خلال النصف الأول من العام المقبل، موضحاً أن الأعمال الحالية على الرصيف التجاري تشمل إنشاء ٤ محطات على الرصيف التجاري من بينها محطتان للحاويات بطول نحو ١٦٠٠ متر لمناولة نحو ٣,٥ مليون حاوية نمطية سنوياً، ومحطة للمواد الجافة السائبة بسعة نحو ٥ ملايين طن متري سنوياً، ومحطة متعددة الاستخدامات بسعة حوالي ٨٠٠ ألف طن متري سنوياً، كما تتضمن الحزمة الثانية أيضاً إنشاء منطقة عمليات الميناء.

الرصيف النفطي

وتطرق معاليه إلى سير العمل في الحزمة السابعة من ميناء الدقم المتعلقة بالرصيف النفطي وقال إنه

المركزي العماني والبنوك الصينية، وتعزيز التعاون بين صندوق الاحتياطي العام للدولة والمؤسسات المالية الصينية.

وأشار إلى أن وفد السلطنة شارك أيضاً في المؤتمر الخاص برجال الأعمال الذي يعد إحدى الفعاليات الرئيسية التي شهدها المنتدى، وقد تم خلال المؤتمر الالتقاء برجال الأعمال الصينيين ودعوتهم للاستثمار في السلطنة.

مشاريع البنية الأساسية

واستعرض معالي يحيى بن سعيد الجابري في حديثه سير العمل في مشاريع البنية الأساسية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وقال إن الحزمة الرابعة لميناء الدقم والمتعلقة بالرصيف الحكومي هي الآن قيد إجراءات استلام المشروع من المقاول، موضحاً أن الرصيف الحكومي يعد أول رصيف متكامل يتم تنفيذه في الموانئ العمانية لخدمة الجهات الحكومية بطول ٩٨٠ متراً، ويعتبر من أهم المرافق الأمنية بميناء الدقم وسيوفر الجاهزية لإدارة العمليات اللوجستية لهذه الجهات وتوفير الجانب الأمني للميناء والمنطقة بالكامل.

دراسة إمكانية
فتح بنك صيني
في السلطنة
والاستفادة من
تقديم خدمات
في القطاع المالي
للشركات الصينية



وفد السلطنة إلى
منتدى الحزام
والطريق يبحث
دعم مشروع
المدينة الصناعية
الصينية

الرصيف الحكومي
بميناء الدقم قيد
إجراءات استلام
المشروع من المقاول

استلام المواقع
الجاهزة من
الرصيف التجاري
وتسليمها إلى شركة
ميناء الدقم

إقرار خطة لتمديد
الرصيف النفطي
ليفي بمتطلبات
الشركات النفطية
الراغبة بالاستثمار
في الدقم

شل العالمية
وأوكسيدنتال
وشركة أوكسيا
هيوستن تبدي
رغبتها بالاستثمار
في المنطقة



أنه سيتم خلال الشهر الجاري التوقيع على ١٧ اتفاقيات جديدة في قطاع البنية الأساسية بالمنطقة.

المشاريع الاستثمارية

وحول المشاريع الاستثمارية بالمنطقة قال معاليه إن العام الجاري شهد انطلاق الأعمال الإنشائية لمصفاة الدقم، وبدء العمل في المحطة المتكاملة للكهرباء والمياه، والتشغيل التجاري لمصفاة إنتاج حامض السيبياسك، فيما ستنتقل خلال الفترة المقبلة الأعمال الإنشائية لمصنع تجميع الحافلات الذي يقام باستثمارات من شركة كروة القطرية والصندوق العماني للاستثمار، بالإضافة إلى العديد من المشاريع الأخرى.

اهتمام محلي ودولي

واختتم معالي يحيى بن سعيد الجابري رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم حديثه بالتأكيد على ما تحظى به المنطقة من اهتمام محلي ودولي، مؤكداً أن هناك العديد من المكاسب التي تم تحقيقها خلال السنوات الماضية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لا تقتصر فقط على تنمية المنطقة وجعلها قطبا تنمويا وتوفير فرص العمل أمام المواطنين وتهئية المجال للشركات العمانية للاستثمار في السلطنة وتوفير فرص عمل متنوعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وإنما كذلك ساهمت في تسليط الضوء على الأهمية الاقتصادية للمنطقة الواقعة على خطوط الملاحة العالمية وهو ما أدى إلى استقطاب العديد من الشركات العالمية.

تم إنجاز عدد من مراحل العمل في المشروع خلال العام الجاري إلا أن الإقبال الذي يشهده الميناء جعلنا نُقر خطة لتمديد الرصيف النفطي ليوفي بمتطلبات الشركات النفطية الجديدة الراغبة بالاستثمار في الدقم مثل شركة شل العالمية وشركة أوكسيدنتال وشركة أوكسيا التي يقع مقرها في مدينة هيوستن الأمريكية.

زيادة عمق ميناء الصيد

وحول مشروع ميناء الصيد البحري أعلن معالي يحيى بن سعيد الجابري أن الهيئة قررت زيادة عمق الميناء من ٦ أمتار إلى ١٠ أمتار بهدف تهيئة الميناء لاستقطاب سفن الصيد الكبيرة التي تعمل في أعالي البحار وزيادة القيمة الاقتصادية للميناء الذي سيكون مركزا رئيسيا للصناعات السمكية بالسلطنة والمنطقة، موضحا معاليه أن ميناء الصيد بالدقم يعد أكبر ميناء للصيد في السلطنة بمساحة ٦٠٠ هكتار ويضم منطقة للصناعات السمكية من المتوقع أن تحتضن حوالي ٦٠ منشأة متخصصة في مجال التصنيع السمكي والتعليب ونحوها من الصناعات السمكية الأخرى.

تطوير البنية الأساسية للمنطقة

وأكد معالي يحيى بن سعيد الجابري اهتمام الهيئة بتطوير البنية الأساسية للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وقال إنه يتم حاليا إنشاء عدد من المشاريع خاصة في مجال الطرق بحيث يتم ربط مختلف المناطق الاستثمارية بعضها ببعض، موضحا معاليه



ترجمة للتعاون الاستراتيجي بين البلدين السلطنة تشارك في منتدى الحزام والطريق بالعاصمة الصينية بكين



يحيى الجابري
يستعرض أمام رجال
الأعمال حوافز
الاستثمار بالدقم

بكين (الصين) - الدقم :

لقاء مع رجال الأعمال
وأكد معالي يحيى بن سعيد الجابري رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات (إثراء) أهمية الاستثمار وتنمية الصادرات (إثراء) أهمية الاستثمارات الصينية بالدقم، مستعرضا في كلمة ألقاها أمام نحو ٥٠ شخصية من رجال الأعمال الصينيين الحوافز التي تقدمها هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم للمستثمرين الأجانب.

وقال معاليه في ملتقى لرجال الأعمال استضافته مدينة نينبو الصينية إن العمل في المدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم يسير سيرا حسنا، مشيدا معاليه بالتعاون الاقتصادي القائم بين السلطنة والصين ضمن برنامج الحزام والطريق والشراكة الاقتصادية القائمة بين البلدين.

توقيع اتفاقيات شراكة

وأجرى الوفد خلال زيارته للصين عددا من اللقاءات مع المسؤولين الصينيين كما قام بزيارة بعض الشركات الصينية المتخصصة في الصناعات السمكية وميناء الصيد بمدينة نينبو. كما تم التوقيع على عدد من اتفاقيات الشراكة بين الشركات الصينية الراغبة بالاستثمار بالدقم.

شارك معالي يحيى بن سعيد الجابري رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات (إثراء) ورئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في منتدى الحزام والطريق كممثل للسلطنة على رأس وفد ضم سعادة سفير السلطنة المعتمد بجمهورية الصين الشعبية ومسؤولين من إثراء وهيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم. وعقدت أعمال المنتدى في نسخته الثانية بالعاصمة الصينية بكين في الفترة من ٢٥-٢٦ ابريل ٢٠١٩م بمشاركة عدد كبير من الرؤساء ورؤساء الوزراء وممثلين لحكومات دول العالم. وتم خلال المنتدى استعراض ما تم تنفيذه خلال الأعوام الماضية من مشاريع تنموية في الدول المشاركة في مبادرة الحزام والطريق وما تتطلع اليه من مشاريع قادمة.

وتأتي مشاركة السلطنة في أعمال المنتدى من منطلق التعاون الاستراتيجي الذي يُترجم البيان الرئاسي لإقامة علاقات الشراكة الاستراتيجية الذي صدر عن جلالة السلطان المعظم (حفظه الله) وفخامة الرئيس الصيني في مايو من العام الماضي وفي ضوء التطور الذي تشهده أعمال المدينة الصناعية الصينية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

زيارة ميناء
الصيد بمدينة
نينبو والتعرف
على خبرات
الشركات الصينية
المتخصصة في
الصناعات السمكية





في إطار مشاركة السلطنة في مبادرة الحزام والطريق يحيى الجابري يبحث تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية مع الصين

بكين (الصين) - **الدق**م :

عقد معالي يحيى بن سعيد الجابري رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات (إثراء) رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم اجتماعاً مع معالي نينج جي تشه نائب رئيس اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح بجمهورية الصين الشعبية. تناول اللقاء سبل تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين الصديقين في إطار مشاركة السلطنة في مبادرة الحزام والطريق التي توليها السلطنة والصين أهمية كبيرة. وتم خلال اللقاء استعراض آخر ما تم إنجازه في المدينة الصناعية الصينية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وسبل تسريع وتيرة العمل فيها وتوسيع القطاعات التي تشملها، كما تطرق اللقاء إلى أوجه التعاون في المجالات المالية والمصرفية والاستثمارية والثقافية.

حضر اللقاء سعادة عبدالسلام بن محمد المرشدي الرئيس التنفيذي لصندوق الاحتياطي العام للدولة وسعادة الشيخ الدكتور عبدالله بن صالح السعدي سفير السلطنة المعتمد لدى جمهورية الصين الشعبية والدكتور خلفان البرواني نائب الرئيس بالبنك المركزي العماني للاستثمار وعمليات السوق ومسؤولين من الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات (إثراء) وهيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.



بحث تسريع وتيرة
العمل في المدينة
الصينية وتوسيع
القطاعات التي
تشملها

اللقاء مع نائب
رئيس اللجنة
الوطنية للتنمية
والإصلاح يتناول
التعاون في
المجالات المالية
والمصرفية
والاستثمارية



إثراء تُطلع الشركات الصينية على فرص الاستثمار بالسلطنة مسؤولون صينيون يؤكدون رغبة بلادهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية مع السلطنة



الوفد مع نائبة مدير عام مكتب الشؤون الخارجية في صورة جماعية

يُونَان (الصين) - الدقم

الماضي والتقت بعدد من الجهات الحكومية في السلطنة كإثراء وهيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ووزارة التجارة والصناعة ووزارة المالية والصندوق الاحتياطي العام للدولة والبنك المركزي العماني، وعبرت يانج مو خلال لقائها بوفد إثراء بمدينة كونمينغ عاصمة مقاطعة يونان عن إعجابها بالسلطنة وما تشهده من نمو في مختلف القطاعات، وقالت إن هناك العديد من الفرص والمجالات لتعزيز التعاون بين البلدين وتشجيع الاستثمارات المشتركة. وأكدت أنها بعد عودتها من مسقط أوصت بأن توضع السلطنة ضمن اهتمامات المستثمرين الصينيين في مقاطعة يونان، مضيفاً: نحن جاهزون لتسويق السلطنة أمام مواطنينا.

تعزيز التبادل السياحي
من جهتها رحبت شي لن نائبة مدير عام السياحة والثقافة في مقاطعة يونان برغبة وزارة السياحة في السلطنة افتتاح مكتب في الصين للترويج السياحي، وقالت إن هذه الخطوة سوف تساهم في تعزيز التبادل السياحي بين الجانبين وتعرف كل بلد على ثقافة البلد الآخر ومميزاته السياحية.

أكد مسؤولون صينيون رغبة بلادهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية مع السلطنة وزيادة الاستثمارات بما يعود بالمنافع المشتركة على البلدين والشعبين الصديقين.

جاء ذلك خلال اللقاءات التي أجراها وفد الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات (إثراء) بمشاركة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ووزارة السياحة مع عدد من المسؤولين الصينيين في مقاطعة يونان الواقعة في الجنوب الأوسط من الصين والتي تشتهر بالزراعة والسياحة وصناعة التعدين.

وقالت يانج مو نائبة مدير عام مكتب الشؤون الخارجية في حكومة مقاطعة يونان إن هناك رغبة من حكومة المقاطعة للاستثمار في عدد من القطاعات الاقتصادية بالسلطنة كالبنية الأساسية والسياحة والطاقة واللوجستيات والمعادن وإدارة النفايات والتعاون في المجال الثقافي.

وأضافت إن المقاطعة تعتزم تنظيم زيارة إلى السلطنة في النصف الثاني من العام الجاري لوفد تجاري واستثماري متخصص في عدد من القطاعات الاقتصادية وخاصة البنية الأساسية والسياحة والطاقة واللوجستيات وإدارة النفايات والمعادن. وكانت يانج مو قد زارت السلطنة في شهر ابريل

مقاطعة يونان
تعتزم تنظيم زيارة
إلى السلطنة لوفد
تجاري واستثماري

الجانب الصيني
يبدى رغبته
بالاستثمار في
قطاعات البنية
الأساسية
والسياحة والطاقة
واللوجستيات



يانج مو: نحن
جاهزون لتسويق
السلطنة أمام
مواطنينا

شي لن: نتوقع
ازدياد أعداد السياح
والمستثمرين
الصينيين بالسلطنة

ناثب عمدة مدينة
ليجيانج: مستعدون
للتعاون في
مشروعات الطاقة
المتجددة



أثناء لقاء الوفد مع نائبة
مدير عام السياحة

كما قام الوفد بزيارة مجموعة يونان المتخصصة في مجال الاستثمار في قطاع النقل والمواصلات التي تعتبر أكبر مجموعة شركات نقل شاملة في المقاطعة. وقام الوفد كذلك بزيارة شركة يونان للاستثمار في الاتصالات والبناء التي تعمل في مجال بناء أنظمة النقل، ومجموعة يونان للاستثمار في قطاع الطاقة التي تعمل في مجال تشييد محطات الطاقة المتجددة.

وتم خلال اللقاءات بحث سبل التعاون المستقبلي والمجالات التي يمكن للشركات الصينية الاستثمار فيها بالسلطنة.

المنتدى الدولي للسياحة الذكية

وجاءت هذه الزيارات ضمن مشاركة السلطنة في فعاليات المنتدى الدولي للسياحة الذكية الذي عقد في منتصف شهر مايو ٢٠١٩ تحت شعار (السياحة الذكية لحياة أفضل)، وسلط المتحدثون في المنتدى الضوء على أهمية التقنيات الحديثة في الحياة العامة والمواصلات والاتصالات والتواصل بين الناس في مختلف أنحاء العالم والدور الذي تلعبه التطبيقات الالكترونية من دور أساسي في المجتمع والاقتصاد. وخلال المنتدى ألقى نسيمة بنت يحيى البلوشية المديرة العامة للاستثمار والصادرات في (إثراء) كلمة تطرقت فيها إلى استثمارات السلطنة في البنية الأساسية لقطاع السياحة وازدياد أعداد الفنادق، وتشجيع الحكومة للقطاع الخاص للاستثمار في القطاع السياحي.

وأشادت بتسهيلات التأشيرات الالكترونية للسياح والمستثمرين الصينيين التي تقدمها شرطة عمان السلطانية، متوقعة أن تساهم هذه التسهيلات في زيادة أعداد السياح والمستثمرين الصينيين بالسلطنة. ودعت خلال لقاءها بوفد إثراء السياح العمانيين إلى زيارة مقاطعة يونان والتعرف على ما تتميز به من ثراء سياحي وتنوع أثني ومناخ معتدل على مدار العام.

التعاون في مشروعات الطاقة المتجددة

وفي مدينة ليجيانج التي تبعد حوالي ٥٠٠ كم عن كونمينغ التقى وفد إثراء مع جينج رينبن نائب عمدة مدينة ليجيانج، وناقش اللقاء التعاون بين البلدين وخاصة مع مدينة ليجيانج في المجالات السياحية والاستثمارية ومشروعات الطاقة المتجددة. وأكد رينبن في حديثه أن مدينة ليجيانج تشتهر بتنفيذ عدد من مشاريع الطاقة المتجددة من بينها مشروع في المنطقة العربية، وأبدى استعداد المدينة للتعاون مع السلطنة في مشروعات الطاقة المتجددة.

زيارة الشركات

على صعيد متصل قامت الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات (إثراء) بزيارة عدد من الشركات الكبرى بمقاطعة يونان الصينية لإطلاعها على الفرص الاستثمارية المتوفرة بالسلطنة، فقد قام الوفد بزيارة مجموعة يونان الحكومية للمزارع المحدودة التي تعتبر المؤسسة الزراعية الكبيرة الوحيدة المملوكة للدولة في مقاطعة يونان، كما تشتهر المجموعة بالريادة في مجال التصنيع الزراعي.





عدد من الزوار أمام جناح السلطنة

وزارة السياحة
بصدد افتتاح
مكتب تمثيلي لها
في الصين خلال
هذا العام

وأوضح أن الجناح لاقى إقبالا جيدا من الزوار والشركات الصينية، مشيرا إلى أنه قام بتعريف الزوار بالتسهيلات التي تقدمها السلطنة فيما يتعلق بالتأشيرة السياحية الإلكترونية. وقال إن الوزارة بصدد افتتاح مكتب تمثيلي لها في الصين خلال هذا العام، وذلك نتيجة لازدياد أعداد السياح الصينيين إلى السلطنة. وقامت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم خلال المعرض بعرض كتيبات ومطويات باللغتين الصينية والإنجليزية لتعريف مجتمع الأعمال والسياح في الصين بما تتميز به المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم من مزايا استثمارية والفرص الاستثمارية المتوفرة في القطاع السياحي، والفنادق الموجودة بالدقم وما تتمتع به المنطقة من مناخ معتدل طوال العام.

جناح السلطنة في المعرض

وشهد جناح السلطنة في المعرض المصاحب للمنتدى اهتماما لافتا من الزوار، وقام ممثلو (إثراء) وهيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ووزارة السياحة بتعريف الزوار بما تتميز به السلطنة من فرص استثمارية وما تقدمه من تسهيلات للمستثمرين، بالإضافة إلى المقومات السياحية التي تتوزع على مختلف محافظات البلاد.

وقال عمر بن سالم الجابري ممثل وزارة السياحة في المعرض إن هدف الوزارة من المشاركة هو الترويج للمقومات السياحية في السلطنة والتعرف على خبرات وتجارب الدول الأخرى المشاركة والتقنيات الحديثة التي تستخدمها في تشجيع السياحة إليها.

بحث التعاون
المستقبلي مع
الشركات الصينية
الراغبة بالاستثمار
في السلطنة



من اللقاءات التي شهدتها جناح السلطنة

شريكك الصحي في الدقم



قريباً

مستشفى كيمز
وحدة الأشعة المقطعية

ساعات العمل:

أيام السبت • من ٩ صباحاً - ١ مساءً - ٥ مساءً - ٩ مساءً
أيام الأحد - الخميس • من ٧ صباحاً - ١٠ مساءً
أيام الجمعة • من ٢ مساءً - ١٠ مساءً

KIMS
MEDICAL
COMPLEX



مجمع
كيمز
الطبي

التخصصات:

الطب العام • طب النساء والتوليد • طب الأسنان
طب العظام • الطب الباطني

الخدمات والمرافق:

إدخال المرضى • المختبر • الأشعة • الصيدلية
قياس السمع • الطوارئ • الاسعاف

الباقات:

رخصة صحية للفيزا • اللياقة البدنية
الفحوصات الطبية

الخدمات الاخرى:

استشارة الاخصائيين عبر الهاتف
فحوصات طبية خارجية

+٩٦٨ ٩١٣٦ ٩٢٣٣

+٩٦٨ ٢٤٧٦ ٠٤٠٠

+٩٦٨ ٧١٥٧ ٢٠٠٠



info.duqm@kimsoman.com • Block 53, Zone 40N, Plot No. 379, Sultanate of Oman
Next to City Hotel



بحر الحرير

تقوم به جورجيا أملا في أن تكون مركزا لوجيستيا أساسيا لكونها أقصر طريق بين آسيا وأوروبا.

تاريخيا كانت روسيا مستنمية إلى أن موائلها في الشرق وخط سكك حديد سيبيريا هي الحل الوحيد أمام آسيا للوصول إلى أوروبا بخلاف طريق قناة السويس. اليوم ينافس كثيرون هذه الموانئ والخط الحديدي الروسي. الرئيس الروسي نفسه قال أنه يتابع شخصيا تطوير استخدام المحيط المتجمد الشمالي كخط بحري ملاحي يربط شرق الصين وكوريا واليابان وغيرهم بقلب أوروبا بأسرع من طريق السويس. لقد قال لي الفريق مهلب مميشر رئيس هيئة قناة السويس منذ فترة أنه زار بنفسه هذا الطريق واكتشف أنه من الصعب أن ينافس القناة وأن ما مر به من سفن في عام هو ذات العدد الذي يمر من القناة في يوم. لكن محاولات تطويره برأيي (الكاتب) لن تتوقف. كما أن روسيا تقيم الآن ما يسمى بخط الشمال منها إلى إيران والهند لتعويض أي تراجع في مركزها اللوجيستي من جراء منافسات دول الحزام والطريق القريبة. وفي تقديرى أن سلطنة عمان ستستفيد من ذلك الخط بشكل لم يكن يخطط له مسؤولوها.

وهناك شبكات أنابيب غاز ونفط بلا عدد جرى أو تجرى إقامتها. الكل يحاول ويريد، والكل يسعى إلى أن تخضع الطبيعة لما يريده وأن يمتلك أعلى مرونة في مواجهة المتغيرات. عمليا فإن ما تنقله سفينة من حاويات يحتاج آلاف من عربات القطارات لكن القطارات أكثر سرعة وتأخذ وقتا أقل في التحميل والتفريغ كما أنها تصل إلى نقاط قريبة للمستهلكين عن الخطوط البحرية. وعلى العموم فإن التفكير الدائر في كل بلد تقريبا يتضمن خلطة من الأدوات كلما سمحت الظروف وليس أداة واحدة فقط.

كان الخلاف عنيفا بين محور تركيا وألمانيا في جانب وانجلترا وفرنسا في جانب حول خط سكك حديد الحجاز في محيط الحرب العالمية الأولى. الطرف الأول عني بتعميره لمصلحته وعني الثاني بتدويره إدراكا لخطورة وصل هؤلاء بالوثك الواقعين على خط الحجاز هذا. في هذا الزمن ربما يكون من حسن الحظ أن مساحة التوافق على توسيع شبكات النقل قوية، وتستند إلى اتفاقيات واضح فيها معنى المنفعة المتبادلة، لكن المنافسة أيضا ضخمة بين أطراف متعددة ولن يكون من قبيل المبالغة أن نشير إلى أن سلطنة عمان تقف في وسط هذا الزخم على أرض صلبة فالتاريخ في ظهرها، والعلاقات السليمة والحكيمة مع أطراف منظومة الحزام والطريق، والجاهزية العالية، فضلا عن الموقع الشديد التفرد؛ كل ذلك يلعب لصالحها. وهي كذلك ليست بحاجة إلى تغيير مجريات الطبيعة أو إعادة تشكيل سياساتها فساحلها الممتد على بحر العرب كاف، ونهج الحوار والسلام والمناخ المتبادلة واحترام السيادة متجذر فيها، وهو أيضا سر نجاح خطة الحزام والطريق. وقد أضافت عناصر تعاون استثماري وتمويلي قوي مع الصين بقيمة أكثر من ١٠ مليارات دولار؛ ما يعزز مكانتها، ولديها ما تعرضه كمنطقة الدقم على روسيا في مجال الاستثمار والتصنيع والطاقة، ولذا حين تروج السلطنة لنفسها في موسكو أو تتواجد في بكين؛ وحين تتحدث مع جيرانها أو مع مصر أو الهند أو باكستان الخ فستجد سندا وترحيبا. السلطنة شبك خاص جدا يطل على (بحر الحرير).

يمكن القول أن عام ٢٠١٩ هو عام الحسم بالنسبة لمبادرة الحزام والطريق التي أطلقتها القيادة الصينية في ٢٠١٣، فمنذ انطلاق المبادرة لم تعرض إلى نقد كما تعرضت في العام الأخير. نقد بدا وكأنه جزء من خطة للإدارة الأمريكية لمواجهة صعود الصين، إذ ترافق معه خلاف تجاري وتكنولوجي قوي بين البلدين لا يزال معلقا حتى اللحظة ويحسب معه أنفاس العالم لأنه يؤثر على مجمل النشاط الاقتصادي والمالي والتجاري والاستثماري العالمي.

بكين ردت على الانتقادات رسميا وبتأكيد دائم أن الحزام والطريق ليس تحالفا سياسيا ولكن خطة تنمية شاملة ومشتركة ومستدامة تحقق مصالح كل الأطراف. في أبريل ٢٠١٩ انعقد في بكين - كما نعرف - المنتدى الثاني للحزام والطريق بحضور دولي كثيف وحضور رجال أعمال ومعنيين من الولايات المتحدة ذاتها رغم المقاطعة الرسمية الأمريكية للمنتدى وكل ذلك تم اعتباره تصويتا دوليا على أهمية الخطة. في ٢٠١٩ أيضا تميل خريطة العمل الدولية للمستقبل، إلى أن تتضح معالمها بشكل كلي، ولم يكن من قبيل الصدفة أن تنضم إيطاليا - عضو مجموعة السبع - إلى مبادرة الحزام والطريق في تلك الأجواء وأن يرتفع اهتمام روسيا ومعظم دول أوروبا الغربية بالعلاقات مع الصين إلى هذا الحد، وربما بسبب مخاوف حيال السياسة الأمريكية الراهنة التي ترفع شعار (أمريكا أولا) وتفرض العقوبات في اتجاهات مختلفة بلا منطق.

ربما يكون مبعث الاهتمام بالعلاقات أيضا هو الايمان بأن الآتي آسيوي ومختلف ويجب أن يكون لهم حضور مبكر فيه. وقد بلغ عدد الدول الموقعة على خريطة العمل للحزام والطريق نحو ١٣٠ دولة من بينها ١٧ دولة عربية. المعلوم أن سلطنة عمان شاركت في ذلك المنتدى بوفد قاده معالي يحيى بن سعيد الجابري رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات (إثراء) ورئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم. مشاركة السلطنة في أعمال المنتدى كانت قد جاءت من منطلق اتفاق التعاون الاستراتيجي بين البلدين المبرم في مايو ٢٠١٧ وفي ضوء التطور الذي تشهده أعمال المدينة الصناعية الصينية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

في ٢٠١٩ برز أيضا أمر جديد أو اتضحت معالمه على نحو مثير ألا وهو رغبة أطراف كثيرة خاصة في منطقة آسيا الوسطى وتركيا وشرق أوروبا إلى إعادة تشكيل الجغرافيا (حضر قنوات جديدة أو مضائق أو تغيير مجرى أنهار أو شق جبال الخ) إدراكا لأهمية أن تكون الدولة مركزا لخطوط المواصلات البرية والبحرية والحديدية والنهرية في عالم اليوم، وللمنفعة الضخمة التي يتم جنيها من وراء ذلك.

إن ما كان يقال عن أهمية البنية الأساسية للدولة كعنصر لا غنى عنه لجذب الاستثمار أصبح اليوم يقال عن البنية الأساسية الإقليمية التي تشمل مشاريع يشترك فيها أكثر من طرف ولقد فتحت خطة الحزام والطريق شهية الجميع إلى ذلك، وأغرى قيام الصين بعمل قناة عبر نيكاراغوا بديلة لقناة بنما الجميع بأن يجرب ويغامر. رأينا ونرى ما يجري في البحر الأسود وبحر قزوين وكيف تسعى تركيا إلى حفر مضيق آخر غير البوسفور وكيف تقيم كازاخستان طرقا برية وسككا حديدية لم تفكر فيها من قبل وما

إعداد استراتيجية بيئية للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

مدير دائرة الرقابة البيئية: نحرص على المواءمة بين التنمية المستدامة وحماية البيئة

الدقم - الدقم

أعلنت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم أنها بصدد إعداد استراتيجية بيئية للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم. وقال أحمد بن حارب البلوشي مدير دائرة الرقابة البيئية بالهيئة إنه تم تشكيل فريق عمل من الهيئة ومجلس البحث العلمي لإعداد هذه الاستراتيجية متوقعا إنجازها قبل نهاية العام الجاري. وأضاف في حديث لـ **الدقم** إن دائرة الرقابة البيئية تقوم بتنفيذ رؤية الهيئة في مجال الحفاظ على البيئة والتي تركز على المواءمة بين التنمية المستدامة وحماية البيئة، موضحا أن التشريعات البيئية المطبقة في الهيئة تنص على ضرورة قيام مشروعات الصناعات الثقيلة والبتروكيماوية بتقديم دراسة تقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية إلى الهيئة من قبل استشاري بيئي معتمد في السلطنة، وذلك قبل إنشاء المشروع، مؤكدا أن الهدف من هذا الإجراء هو الحد من التأثيرات البيئية لمثل هذه المشاريع. ونوه في حديثه بمستوى التزام المشروعات القائمة بالدقم بالاشتراطات البيئية المعتمدة من الهيئة، مشيرا إلى أن الهيئة تعمل على تفاذي أي تأخير في مجال حصول المستثمرين على الموافقات البيئية، وقال إن أغلب التصاريح والتراخيص البيئية تصدر خلال ٥ أيام عمل باستثناء تراخيص مشروعات الصناعات البتروكيماوية التي تأخذ فترة أطول لدراسة التأثيرات البيئية لهذا المشاريع، إلا أنه أكد أن الهيئة تعمل على تسريع الإجراءات بما يساهم في تحقيق أهداف المستثمرين من جهة والمحافظة على البيئة من جهة ثانية. مؤكدا حرص الهيئة على تطوير الاشتراطات البيئية لتواكب النمو المطرد في مشروعات الهيئة. وإلى تفاصيل الحوار.



أحمد بن حارب البلوشي



جودة البيئة والحياة بالدقم أحد العناصر التي تركز عليها الهيئة

السلطنة وكذلك السياسات العامة التي وضعتها الهيئة للمحافظة على البيئة بالمنطقة.

التزام جيد

ما هو مدى تجاوب المشروعات بالمنطقة مع المتطلبات البيئية التي وضعتها الهيئة؟

تحرص المشروعات دائما على الالتزام بجميع الاشتراطات البيئية وإيجاد شراكة حقيقية مع الهيئة لتحقيق الأهداف المشتركة في حماية البيئة من التلوث، ويتفاوت مستوى التزام المشروعات بالمتطلبات البيئية حسب إدارك واهتمام إدارة المشروع بهذا الجانب، وعموما نود أن نعبر بشكل عام عن ارتياحنا لمستوى الالتزام الذي نلمسه من القائمين على هذه المشروعات، وفي نفس الوقت نود أن ننتهز الفرصة من خلال هذا الحوار الصحفي بالتأكيد على إدارات المشروعات بالمنطقة بضرورة التركيز على فهم الاشتراطات البيئية والحرص على الالتزام بها لتفادي أي تبعات قانونية تترتب على هذا الجانب.

الموافقات البيئية

هل جميع المشاريع التي يتم تنفيذها في الدقم تحتاج إلى موافقات بيئية؟

لقد قمنا بتصنيف الأنشطة الاقتصادية بالمنطقة إلى مجموعة فئات حسب طبيعة النشاط الاقتصادي وآثاره البيئية، كل مشروع توجد به عملية تصنيع يجب عليه الحصول على تصريح بيئي ولكن الإجراءات تختلف حسب الفئة التي ينتمي إليها المشروع، فمثلا المشروعات المدرجة في فئة الصناعات الخفيفة لا تتطلب إلا تعبئة استمارة الطلب وبعد دراستها يتم إصدار التصريح البيئي في مدة أقصاها خمسة أيام عمل من تاريخ تقديم الطلب.

ولدينا توجهات لتصنيف المشروعات إلى ثلاث شرائح أو فئات لأغراض تحديد الاشتراطات البيئية لممارسة النشاط الاقتصادي بالمنطقة، بناء على الموقع والمواد المستخدمة في الإنتاج والطاقة الإنتاجية ودرجة تأثيرها على البيئة، ففي الفئة الأولى سيتم إدراج الأنشطة التي تتطلب ممارستها تقديم دراسة تقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية. والفئة الثانية تضم الأنشطة التي تتطلب ممارستها تقديم خطة الإدارة البيئية. أما الفئة الثالثة فتتضمن الأنشطة التي تتطلب ممارستها الالتزام بالاشتراطات البيئية المقررة

المواءمة بين التنمية المستدامة وحماية البيئة

تشهد المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تنفيذ العديد من المشروعات الصناعية الكبرى التي تنتج مخلفات قد تؤثر على البيئة.. ما هي الإجراءات التي تتخذها الهيئة لضمان عدم تأثر البيئة بالأنشطة الاقتصادية بالمنطقة وخصوصا الصناعات الثقيلة والبتروكيمياوية؟

تحرص دائرة الرقابة البيئية على المواءمة بين التنمية المستدامة وحماية البيئة، فالمدن الذكية تركز على ثلاث ركائز وهي الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، فالمشروعات الثقيلة مثل الصناعات البتروكيمياوية يجب عليها أولا تقديم دراسة تقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية إلى الهيئة من قبل استشاري بيئي معتمد في السلطنة، وذلك قبل إنشاء المشروع، وهذه الدراسة يتم إعدادها لبيان ما إذا كان للمصدر أو منطقة العمل أي تأثيرات ضارة بالبيئة وتحديد وتقييم مستوى المخاطر وإجراءات التعامل مع الطوارئ، وتحديد الإجراءات الكفيلة بمنع أو الحد أو التحكم بتلك التأثيرات.

وتتضمن هذه الدراسة جميع الإجراءات التخفيفية لحماية الأوساط البيئية (الهواء والمياه والتربة) من التلوث بما فيها المخلفات الناتجة من عملية التصنيع. وبعد اكتمال المشروع وقبل البدء في التشغيل التجاري يجري التحقق من قبل فريق عمل الرقابة البيئية بالهيئة من إن المشروع استوفى جميع المتطلبات الواردة في دراسة تقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية، ولا يتم منح التصريح البيئي النهائي للمشروع قبل استيفاء هذه المتطلبات.

مرتكزات حماية البيئة في الدقم

ما هي أبرز الجوانب التي تركز عليها الهيئة عند ممارسة أعمال الرقابة البيئية بالمنطقة؟

من أبرز المرتكزات التي يتم الاعتماد عليها في هذا الجانب: التشريعات البيئية الوطنية والدولية، ومن بينها قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠١٤/١١٤) ولائحة تنظيم التصاريح البيئية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم الصادرة بالقرار رقم (٢٠١٥/٣٢٦) والاتفاقيات البيئية الدولية التي صادقت عليها أو انضمت إليها

تنفيذ ١٢١ زيارة
تفتيشية في عام
٢٠١٨ و ٦٦ زيارة
في الربع الأول من
العام الجاري

فرض رقابة
بيئية صارمة
على مشروعات
الصناعات
البتروكيمياوية
للمحافظة على
البيئة

إلزام المشروعات

الثقيلة بتقديم
دراسة لتقييم
التأثيرات البيئية
والاجتماعية قبل
إنشاء المشروع

هو إصدار ترخيص مزاولة النشاط ويشمل التصريح البيئي مع الاشتراطات الخاصة بالمشروع.

الاشتراطات البيئية

ما هي الاشتراطات البيئية التي تركز عليها الهيئة قبل منح التصريح البيئي النهائي؟

تعد الدائرة الاشتراطات البيئية باللغتين العربية والانجليزية، وتنقسم هذه الاشتراطات البيئية إلى اشتراطات عامة وأخرى خاصة لكل مشروع، وبلا شك بأن الاشتراطات الفنية الخاصة بالمشروع تختلف حسب نوعية المشروع، وهذه الاشتراطات تساعد المستثمر في آلية حماية البيئة ومكافحة التلوث وخاصة في الصناعات الثقيلة فهي تلزم المستثمر بأحكام التشريعات البيئية الوطنية واللوائح المنفذة لأحكام تلك التشريعات بالإضافة إلى أنه يتم استنباط الاشتراطات من دراسة تقييم التأثيرات البيئية وتعتمد هنا على نوعية المشروع إلا أنها تشترك في إلزام المستثمر بعدم تجاوز الحدود المسموح بها لتصريف المخلفات السائلة أو الصلبة أو الغازية إلى الأوساط البيئية وكذلك إلزامهم بتزويد الدائرة بتقارير رصد الملوثات في الأوساط البيئية بنظام ربع سنوي ويتم تقييم هذه التقارير من قبل مختصي الدائرة للتأكد من مدى التزامهم.

تطوير مستمر لإجراءات العمل

تنص لائحة تنظيم التصاريح البيئية على أن تتولى الهيئة دراسة الطلب البيئي والبت فيه خلال مدة لا تتجاوز ٤٠ يوما .. ألا ترى أن هذه الفترة طويلة نسبياً؟ وهل لدى الهيئة خطة لتقليصها؟

تعمل الدائرة تعمل بمنهجية ليين التي تحت على التطوير المستمر لإجراءات العمل، وهذه الفترة تعد الحد الأقصى لصدور التصريح البيئي، حيث تختلف الفترة الزمنية الفعلية حسب المتطلبات البيئية لكل مشروع والتعقيدات التي تصاحبه، وقد تم رفع مقترح ضمن مشروع تحديث لائحة تنظيم التصاريح البيئية لتقليص المدة من (٤٠) يوماً إلى (٣٠) يوماً كأقصى

دون الحاجة إلى تقديم دراسة تقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية أو خطة الإدارة البيئية.

التصاريح والتراخيص البيئية

ما هي أنواع التصاريح البيئية التي تصدرها الهيئة؟ والمراحل التي يمر بها طلب الاستثمار حتى يحصل على التصريح النهائي؟

تسعى الهيئة ممثلة بدائرة الرقابة البيئية لتسهيل الإجراءات على المستثمرين وتطوير آليات العمل بشكل مستمر من خلال تطبيق منهجية لين (Lean Startup) التي تعنى بإيجاد الحلول للمشاكل التي تواجه المشروع وإعادة هندسة الإجراءات لتحقيق النجاح، وبناء على ذلك قامت الدائرة بدمج التصريح البيئي مع جميع التراخيص البيئية ذات العلاقة بالمشروع ويتم إصدارها معاً، مما ترتب على هذا العمل رفع الكفاءة وتوفير الوقت والجهد على الهيئة والمستثمرين الذين رحبوا كثيراً بهذه الخطوة، أما أنواع التصاريح البيئية الحالية (مبدئي ومؤقت ونهائي) فتعمل الهيئة على دمجها في تصريح واحد بعد تحديث لائحة تنظيم التصاريح البيئية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم (مستقبلاً)، بحيث يتم إصدار تصريح بيئي واحد دون الحاجة إلى المبدئي أو المؤقت.

أما التراخيص البيئية فتشمل عدداً من التراخيص من بينها: ترخيص بيئي بالتشغيل لمصادر الاحتراق، وترخيص تصنيع أو بيع أو استخدام مواد كيميائية خطرة، وترخيص إغراق المواد الصلبة في البيئة البحرية، وترخيص تصريف المخلفات السائلة في البيئة البحرية، وترخيص نقل السوائل بين المنشآت البحرية، وترخيص بالتصريف (معالجة مياه الصرف)، وترخيص بالتصريف (مياه عادمة في برك التبخير)، وترخيص بالتصريف (مياه مرتجعة من محطات تحلية المياه)، وترخيص إدارة المخلفات، وترخيص التغير المناخي. وهذا يعتمد على نوعية وحجم المشروع بالإضافة إلى تراخيص استيراد وتصدير المواد الخطرة والمخلفات، والإجراء المعمول به حالياً

تطوير الاشتراطات
البيئية لتواكب
النمو المطرد في
المشروعات





الطيور والشواطئ تدعم السياحة البيئية في الدقم

فيه إخطار المشروع بالزيارة قبل القيام بها، والتفتيش المفاجئ الذي يتم دون إبلاغ المشروع، والتفتيش لأغراض المعاينة قبل صدور التصريح البيئي، كما إن الدائرة تقوم بأعمال التفتيش بناء على الشكاوى التي تتلقاها من المواطنين عند وجود أي مصادر للتلوث.

الزيارات التفتيشية

حبذا لو تلقون الضوء على الزيارات التفتيشية التي تقوم بها الهيئة للمشاريع القائمة بالمنطقة؟.

قامت الدائرة بإعداد استمارة تفتيش للزيارات الميدانية لتسهيل الإجراءات على الموظف للتأكد التام من تطبيق الاشتراطات البيئية الممنوحة للمشروع على أرض الواقع ومقارنة نتائج رصد الملوثات في الأوساط البيئية المختلفة مع الحدود المسموح بها على المستوى الوطني أو الدولي ومن ثم إعداد تقارير بشكل علمي يوضح فيه جوانب القصور إذا وجدت وتحديد الأولويات ووضع الاهداف ومن ثم التوصيات واتخاذ الإجراءات اللازمة مع المشروع لتعديل الوضع البيئي حسب الفترة الزمنية المحددة، وهذه الإجراءات يتم العمل بها في مختلف الزيارات سواء أثناء الزيارات الميدانية المفاجئة أم الدورية، أما في حالة عدم التزام المشروع بالتوصيات التي تمت مخاطبته بها رسميا حسب الفتره المحددة فيتم اتخاذ كافة الاجراءات القانونية المنصوص عليها في القوانين البيئية واللوائح المنفذة لأحكامها. وقد قامت الدائرة في عام ٢٠١٨ بـ (١٢١) زيارة ميدانية،

فترة زمنية للتصاريح الجديدة بالنسبة للصناعات الثقيلة بينما الصناعات المتوسطة لا تتجاوز حاليا مدة الاصدار (١٥) يوما، أما الصناعات الخفيفة فلا تتجاوز (٥) أيام عمل.

كذلك فإن تجديد التصاريح البيئية لا يتطلب أكثر من خمسة أيام عمل كحد أقصى، وتسعى الدائرة إلى مراجعة قاعدة البيانات السابقة لمعرفة الفترات الزمنية لإصدار التصاريح البيئية بمختلف فئاتها للوصول إلى مؤشرات حقيقية نستطيع من خلالها تقليل الفترة الزمنية مستقبلا خاصة بعد تحويل إصدار التصاريح إلى نظام إلكتروني متكامل .

الرقابة البيئية

ما هي أنواع الرقابة البيئية التي تقوم بها الهيئة؟

الرقابة البيئية هي جزء من الإدارة البيئية وهي تعتبر نهجا متكاملًا بحيث تستمر لتقييم الوضع البيئي للمشروع منذ تقديمه دراسة تقييم التأثيرات البيئية حتى انتهاء عمره، وذلك من خلال إصدار التصريح البيئي والاشتراطات البيئية وتقديم تقارير رصد الملوثات في الأوساط البيئية والتفتيش الميداني بجميع أنواعه وأخذ العينات وتحليلها والتقييم المستمر لتقارير الرصد البيئي، فالرقابة البيئية عبارة عن دورة حياة المشروع دون توقف.

وتوجد لدى الدائرة خطة للتفتيش خلال العام، وتتنوع زيارات التفتيش بين التفتيش الدوري الذي يتم

إلزام المستثمر بعدم تجاوز الحدود المسموح بها لتصريف المخلفات السائلة والصلبة والغازية إلى الأوساط البيئية

نحرص على رفع المستوى التوعوي البيئي لتحقيق الإدارة البيئية المتكاملة

أغلب التصاريح والترخيص البيئية تصدر خلال ٥ أيام عمل



المدخل الرئيسي للمرفق الجديد لإدارة النفايات بالدقم



فترات منح

التراخيص البيئية
قيد المراجعة ..

ونحرص على مواكبة

أحدث الممارسات

البيئية العالمية



التحديات البيئية

مستمرة كلما أقيمت

صناعات جديدة

.. وهدفنا إيجاد

الحلول وتوفير بيئة

ابتكارية

والاجتماعية التي تسهم بشكل رئيسي في تقييم الآثار المتوقعة وكيفية التخفيف منها.

أما بالنسبة للاستراتيجية البيئية فقد شكلت الهيئة فريق عمل من الهيئة بالتعاون مع مجلس البحث العلمي لإعداد استراتيجية بيئية للمنطقة، ونأمل أن يتم الانتهاء من صياغة هذه الاستراتيجية واعتمادها قبل نهاية هذا العام.

كذلك توجد خطة عمل لدى دائرة الرقابة البيئية لعام ٢٠١٩ تم تصميمها وإعدادها من قبل موظفي الدائرة ومن ثم اعتمادها رسمياً وأدرج فيها (١٤) هدفاً مع توضيح المؤشرات لقياس نسبة الانجاز حسب الفترة الزمنية المحددة في الخطة وسيتم إجراء التقييم الأول في شهر يوليو لعام ٢٠١٩ (المقابلة الصحفية تم إجراؤها في شهر يونيو ٢٠١٩)، أما التقييم الثاني فسيكون في شهر يناير ٢٠٢٠.

وتعتبر الاهداف التي تم إدراجها في خطة العمل قاعدة أساسية لمواجهة التحديات الحالية ومن ثم ينطلق العمل المستقبلي عليها، وبلا شك فإن التحديات ستستمر كلما أقيمت صناعات جديدة وخاصة الصناعات الثقيلة، إلا أنها في نفس الوقت تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في صقل القدرات وتنمية المهارات ورفع المستوى الفني لدى جميع موظفي الدائرة وهذا كله سيرتّب عليه البحث المستمر في إيجاد الحلول وتوفير بيئة ابتكارية وبالتالي فإن الدائرة مستعدة لجميع التحديات حسب أولوياتها.

أما في الربع الأول من عام ٢٠١٩ فقد بلغ عدد الزيارات الميدانية (٦٦) زيارة.

التوعية البيئية

ما هي الأنشطة التي تقومون بها في مجال التوعية بأهمية البيئة؟

رفع المستوى التوعوي البيئي سواء للمجتمع أو للمشروعات هي أحد العناصر الأساسية لتحقيق الإدارة البيئية المتكاملة وذلك من خلال النشر في مجلة الدقم الاقتصادية أو نشر رسائل ذات أهداف بيئية واضحة من خلال حسابات الهيئة في وسائل التواصل الاجتماعي أو تنظيم محاضرات للمدارس والجمعيات والمجتمع المدني ولموظفي المشروعات أو الاحتفال بالمناسبات البيئية وإشراك المجتمع المدني فيها.

التحديات البيئية

ازدياد عدد مشاريع الصناعات البتروكيمياوية والثقيلة بالدقم يفرض تحديات بيئية جديدة .. ما هي خطتكم لمواجهة هذه التحديات؟ وهل لدى الهيئة استراتيجية بيئية تضمن المحافظة على البيئة في الدقم؟

كما ذكرنا سابقاً نحرص الهيئة على تطوير الاشتراطات البيئية لتواكب النمو المطرد في مشروعات الهيئة، وتفرض هذه المتطلبات على مشاريع الصناعات البتروكيمياوية والثقيلة إعداد دراسات التأثيرات البيئية



إحدى الحملات التي تم تنفيذها العام
الجاري لتنظيف الشواطئ في الدقم

الدقم
Economy
٢٠١٩

محمود بن حمود الرواحي
مدير عام الرقابة والالتزام
بالبيئة



أدوات الرقابة البيئية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

أولاً: التدابير التشريعية والتنظيمية: المتمثلة في إصدار التشريعات واللوائح المنظمة لحماية البيئة ووضع المعايير والاشتراطات المنظمة للأنشطة الاقتصادية بالمنطقة، وقد أعطى نظام المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٣/٧٩ الهيئة اختصاصات وزارة البيئة والشؤون المناخية في تطبيق قوانين حماية البيئة ومكافحة التلوث وحماية مصادر مياه الشرب من التلوث والمحميات الطبيعية وصون الحياة الفطرية ونظام تداول واستخدام الكيماويات، وقد أصدرت الهيئة في عام ٢٠١٥م لائحة تنظيم إصدار التصاريح البيئية بالمنطقة والتي يجري حالياً مراجعتها لمواكبة التطورات الحاصلة في المنطقة بهدف تعزيز العمل الرقابي البيئي.

ثانياً: التدابير المؤسسية: المتمثلة في إنشاء دائرة متخصصة في الرقابة البيئية ضمن الهيكل التنظيمي للهيئة تضمنت اختصاصاتها وضع السياسات العامة وإعداد الخطط والبرامج اللازمة لحماية البيئة ومكافحة التلوث وصون الطبيعة وإدارة الشؤون المناخية بالمنطقة ومتابعة تنفيذها وتقييمها وتطويرها لمواكبة التطورات الحادثة في المنطقة، وتأمين سلامة البيئة ومكافحة التلوث والمحافظة على النظم البيئية المختلفة في إطار الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة، وحماية الحياة الفطرية وصون الطبيعة والحفاظ على الموارد المتجددة والعمل على استغلالها بصورة مستدامة ودراسة تقييم الأثر البيئي وإصدار التصاريح والتراخيص البيئية، وتضم الدائرة أربعة أقسام هي: قسم التقييم والتصاريح البيئية، وقسم التفيش البيئي، وقسم الرصد البيئي ومكافحة التلوث، وقسم إدارة المواد والمخلفات الخطرة.

ثالثاً: طلب دراسات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي: من المشروعات ذات الأثر البيئي المهم، وهي عبارة عن دراسة يتم إعدادها من مكتب متخصص في مجال البيئة لبيان ما إذا كان للمصدر أو منطقة العمل المتعلقة بالمشروع أي تأثيرات ضارة بالبيئة؛ متضمنة الإجراءات الكفيلة بمعالجة تلك التأثيرات والتغلب عليها.

إن الغرض من تقييم الآثار البيئية هو ضمان حماية البيئة والموارد الطبيعية والحفاظ عليها - بما في ذلك الجوانب المرتبطة بصحة البشر - من آثار التنمية التي تفتقد السيطرة عليها، والهدف بعيد المدى لهذا

أصبح تنويع مصادر الدخل القومي وإيجاد مصادر جديدة لرفع معدلات ناتج الدخل القومي من الأهداف الرئيسية لأغلب الدول؛ لذا فإنها تسعى إلى تحقيق ذلك من خلال دفع عجلة التنمية الاقتصادية بإقامة مجموعة من المشاريع، وفي مقدمتها المشروعات الصناعية التي ينظر إليها البعض على أنها من أكبر مصادر التلوث البيئي.

وبينما كان الفكر السائد في الماضي أن حماية البيئة تحد من التنمية الاقتصادية، إلا أن هذا الفكر بدأ يتغير في الآونة الأخيرة نظراً لتغير الاتجاهات والسياسات الداعمة لحماية البيئة وتبني مفهوم التنمية الشاملة والمستدامة مع الأخذ في الحسبان جميع الاحتياجات والتدابير الاحترازية للوقاية أو الحد من مصادر التلوث التي تترتب على هذه التنمية والتخفيف من آثارها، مع مراعاة دمج الإدارة البيئية مع الاهتمامات بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتفادي ظهور أي آثار بيئية غير مرغوب فيها.

وفي المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تسعى إدارة الهيئة جاهدة نحو تحقيق المواءمة بين التنمية المستدامة وحماية البيئة؛ لذا فإن إقامة المشاريع وخاصة الصناعات الثقيلة مثل البتروكيماويات التي تلعب دوراً حيوياً وفعالاً في تنمية الحياة الاقتصادية والاجتماعية يتطلب إدارة سليمة لحماية البيئة والمحافظة عليها، كما أن إدارة الهيئة تسعى إلى الاستفادة من مفهوم المدن الذكية كإحدى الأدوات الرئيسية لحماية البيئة من التلوث، ومع بروز مفهوم المدن الذكية التي تعتمد بشكل أساسي على استخدام التكنولوجيا أصبحت هذه المدن قادرة على الإسهام بإيجابية في التنمية المستدامة لارتباطها مع أهداف ومقومات ومفهوم المدن الخضراء التي تحقق فوائد بيئية من حيث التقليل من استهلاك الكهرباء باستخدام الأنظمة الذكية والاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة كبديل لمصادر الطاقة الحالية ومحطات مراقبة التلوث، وتعتمد فكرة المدينة المستدامة قبل كل شيء على رؤية بيئية واقتصادية وثقافة اجتماعية.

وإيماناً بالتوجهات المحلية والعالمية الداعية إلى المحافظة على البيئة أولت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم عناية خاصة باستدامة البيئة منذ إنشائها، وسوف أتحدث هنا بشكل موجز عن بعض الأدوات التي نستخدمها في ممارسة الرقابة على البيئة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم:

التقييم هو ضمان تنمية اقتصادية متواصلة تلبي حاجات الوقت الحاضر دون الانتقاص من قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها الخاصة، ويعد تقييم الآثار البيئية أداة مهمة لأسلوب الإدارة البيئية المتكاملة يتعين إجراؤه للمنشآت والمشروعات الجديدة أو التوسعات والتجديدات الخاصة بالمنشآت القائمة، ويتم الاعتماد عليها في الموافقة على المشروع من عدمه، ويلتزم المشروع الاقتصادي بتنفيذ جميع التدابير البيئية المنصوص عليها في دراسة تقييم الأثر البيئي.

رابعاً: إصدار التصاريح والتراخيص البيئية: والهدف من هذه التصاريح هو التأكد من سلامة النشاط الاقتصادي بيئياً قبل الترخيص بمزاويلته بالمنطقة، وتعد التصاريح البيئية من الأدوات المهمة في الرقابة البيئية كونها تتضمن الاشتراطات البيئية التفصيلية التي يجب أن يلتزم بها المشروع الاقتصادي أثناء بناء المشروع وبعد التشغيل.

خامساً: تقارير الرصد والتقييم البيئي الدورية التي تلتزم بتقديمها بعض المشروعات وفق الاشتراطات الواردة في التصاريح البيئية وذلك وفق النموذج الذي تحدده الهيئة، وتعتبر هذه التقارير من الأدوات الرقابية المهمة، وتقوم الهيئة بتجميع وتحليل البيانات والواردة فيها من أجل تقييم الأوساط البيئية (الهواء، والتربة والمياه) للتأكد من التزام المشاريع بالمعايير والحدود المسموح بها لتصريف الملوثات إلى الأوساط البيئية بالإضافة إلى رصد جودة الهواء والمياه بشكل مستمر .

سادساً: التفتيش البيئي: وهو عبارة عن الزيارات الميدانية التي يقوم بها المفتش البيئي للمشروعات بالمنطقة من أجل تقييم التزامها بالقوانين واللوائح وكذلك والاشتراطات البيئية المقررة، وأود أن أؤكد هنا أن الغاية الرئيسية من العمل الرقابي والإشرافي لا تقتصر على اكتشاف أو ضبط المخالفات أو الأخطاء فقط كما يتصور بعض الأفراد، وإنما تتعدى ذلك إلى إيجاد قيمة مضافة تتمثل في تحسين أداء وكفاءة المشروعات الخاضعة لرقابة الهيئة فيما يتعلق بحسن التزامها بالتشريعات المنظمة للمنطقة والتحقق من فهمها للتطبيق السليم لهذه التشريعات، وموافاتها بالملاحظات والتوصيات والمقترحات التي تعزز التزامها المستقبلي من أجل تفادي أي تبعات قانونية، كما يهدف العمل الرقابي والإشرافي أيضاً إلى إعطاء الإدارة التنفيذية للهيئة نتائج ومرجعيات حول أي

تحديات أو إشكاليات تتعلق بتطبيق التشريعات الحالية من قبل الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة، وتقديم المقترحات الهادفة إلى تطويرها بما يخدم المصلحة العامة، ودائماً نؤكد لجميع العاملين في الحقل الرقابي البيئي على هذه الأهداف.

سابعاً: الجزاءات، وتتمثل في الإجراءات التأديبية التي تتخذها إدارة الهيئة تجاه المخالفات التي يتم الوقوف عليها، ويتفاوت حجم الجزاء وفقاً لجسامة المخالفة وتكرارها، وكما قلنا سابقاً ليس الهدف في حد ذاته اكتشاف المخالفة، إلا أن هذا الجزاء يعد من الأدوات التي تسهم في تعزيز المستوى الرقابي بالمنطقة كونه يشكل رادعاً تجاه كل من تسول له نفسه المساس أو الإضرار بالبيئة.

ثامناً: الشكاوى والبلاغات، وتعد من المصادر المهمة للرقابة على البيئة، وقد قامت الهيئة باستحداث تطبيق عبر الهاتف النقال يسمح للجمهور بالإبلاغ عن جميع حالات التلوث بالمنطقة، وكذلك الشكاوى، وتقوم الدائرة المختصة بالتعامل مع هذه البلاغات أولاً بأول من خلال تقصي أسبابها والتغلب عليها.

تاسعاً: التوعية والإعلام، إيماناً من إدارة الهيئة بأن التوعية والإعلام يعدان خط الدفاع الأول للتغلب على القضايا والمشكلات البيئية فقد سعت إلى تنظيم العديد من برامج التوعية لجميع شرائح المجتمع في المنطقة كمسؤولي المشروعات العاملة بالمنطقة والمواطنين وطلاب المدارس، والهدف من هذه البرامج هو نقل المعرفة بشأن المشكلات البيئية والمخاطر المتصلة بها من أجل تنمية الوعي البيئي وتغيير القيم والاتجاهات السلبية إلى قيم واتجاهات إيجابية خاصة فيما يتعلق بالإدارة السليمة للتعامل مع المخلفات وحماية الثروات الطبيعية والعادات الصحية السليمة التي تسهم في حماية البيئة، ويتم تنفيذ هذه البرامج بالشراكة مع الجهات الحكومية الأخرى ومؤسسات المجتمع المدني مثل وزارة البيئة والشؤون المناخية ومكتب الوالي وجمعية المرأة العمالية وغيرها من المؤسسات الأخرى .

وأخيراً نود القول بأن الحفاظ على البيئة من الأضرار المحتملة هو مسؤولية كل من يعيش على تراب هذا الوطن الغالي، وهو في نفس الوقت واجب وطني واجتماعي لا ينبغي التخلي عنه، فحماية البيئة مسؤولية المجتمع وليست مسؤولية جهة بعينها.

أكدت أن المجال البيئي يعتبر عامل جذب مهم لشركات النقل البحري عمان للحوض الجاف: المحافظة على البيئة في مقدمة أولويات الشركة



الدقم - الدقم :

وأوضح التقرير الذي اطلعت عليه مجلة الدقم الاقتصادية ان شهادة نظام إدارة البيئة (ISO 14001:2015) التي حصلت عليها الشركة تشكل دافعا للتطوير المستمر بوضع أهداف معينة لكل دائرة ومراقبة الأداء بشكل مستمر، موضحا أن المجال البيئي يعتبر عامل جذب مهم لشركات النقل البحري، حيث تقوم فرق مختصة بإجراء تدقيق للتأكد من استيفاء الشركة لجميع المتطلبات الخاصة بالبيئة (بالإضافة للجوانب الأخرى) قبل إرساء عقود الصيانة.

خطة بيئية

وقال التقرير إنه تم تضمين كل العناصر البيئية في الخطة البيئية الخاصة بالشركة مثل البيئة البحرية، وجودة الهواء، والمياه والتربة، وتحتوي

أكدت شركة عمان للحوض الجاف أن المحافظة على البيئة تعتبر من أبرز أهداف الشركة التي تطبق معايير صارمة ضمن سياسة الصحة والسلامة والبيئة التي تتبعها.

وقال تقرير صادر عن الشركة إن الاهتمام بالبيئة ينطلق من مبدأ التنمية المستدامة، مؤكدا أنه يجب ألا يتعارض التطور الصناعي والتقني مع الحفاظ على البيئة بجميع جوانبها. ولتحقيق هذا الهدف، تتم الرقابة المستمرة لجميع عمليات الشركة للتأكد من استيفائها لاشتراطات الصحة والسلامة والبيئة بواسطة كادر فني مؤهل، بالإضافة للاستعانة باستشاريين معتمدين من الجهات المختصة.



متابعة مستمرة
لجميع عمليات
الشركة للتأكد
من استيفائها
لاشتراطات الصحة

شهادة نظام إدارة
البيئة تشكل دافعا
للتطوير المستمر

الخطة البيئية
تركز على حماية
البيئة البحرية
وجودة الهواء
والمياه والتربة

تنفيذ رقابة يومية
لجميع محطات
المعالجة المختلفة
بالشركة

مراقب متعددة
للتعامل مع مختلف
أنواع المخلفات
الناتجة من عمليات
الصيانة والإصلاح



قياس جودة الهواء والماء والتربة

وتقوم الشركة بشكل دوري بأخذ عينات مختلفة من الهواء والماء والتربة وتقديم تقرير مفصل لنتائج التحاليل، هذا بالإضافة لزيارة فريق مختص من إحدى الشركات المعتمدة في المنظمة الدولية للمقاييس لإجراء تدقيق يشمل الجانبين الإداري والعملي الخاص بالإدارة البيئية، كما تقوم الشركة أيضا بتنظيم حملات تنظيف يشارك فيها جميع العاملين للتأكيد على أهمية البيئة. بالإضافة إلى ذلك تقوم الشركة بزيارة الشركات العاملة في نفس المجال للاطلاع على أفضل الممارسات البيئية التي تتبعها.

التخلص من المخلفات

وتناول التقرير الوسائل التي تتبعها شركة عمان للحوض الجاف للتخلص من المخلفات الناتجة عن الأنشطة القائمة في مجال إصلاح وصيانة السفن، موضحاً أن الشركة تمتلك عدداً من المرافق للتعامل مع مختلف أنواع المخلفات الناتجة من عمليات الصيانة والإصلاح، فعلى سبيل المثال تقوم محطة معالجة المخلفات الزيتية باستقبال المخلفات النفطية ومعالجتها لفصل مشتقات النفط عن المياه والمخلفات الصلبة. كما توجد بالشركة محرق آتية يتم فيها حرق المخلفات القابلة للاحتراق وتتم مراقبة جودة الانبعاثات بصورة فورية عن طريق نظام رقابة مستمر، كما تتم مراقبة الانبعاثات بشكل دوري عن طريق شركة مختصة.

الخطة على الإجراءات الخاصة بحماية كل هذه العناصر، وقائمة القوانين المعمول بها في السلطنة في مجال البيئة، والتقارير التي يتم إصدارها داخليا أو عن طريق استشاري بيئي وتسليمها للجهات المعنية. كما تشكل خطة إدارة المخلفات بأنواعها والاستجابة لحالات الطوارئ البيئية جزءاً من الخطة البيئية.

أنشطة متنوعة

وتطرق التقرير إلى أبرز الأنشطة التي تنفذها الشركة في هذا مجال المحافظة على البيئة موضحاً أن الشركة تقوم بتنفيذ عدد من الأعمال التي تستهدف تقليل الآثار البيئية من أبرزها: وضع استراتيجيات ومعايير داخلية للقيام بمختلف الأنشطة بما يتوافق مع القوانين واللوائح ذات الصلة، ووضع خطط وأهداف بيئية لكل دائرة ليتم الالتزام بها ومراقبة الأداء عن طريق القيام بالتدقيق الداخلي بما يتوافق مع متطلبات شهادة نظام الإدارة البيئية. كما تشمل إجراءات الشركة للمحافظة على البيئة: تنظيم دورات تدريبية وتوعوية للعاملين بمختلف مستوياتهم كل في مجال عمله، كما تتم مناقشة المواضيع ذات العلاقة بالصحة والسلامة والبيئة يومياً قبل البدء بالعمل، وتقوم الشركة بتنفيذ الرقابة اليومية لجميع محطات المعالجة المختلفة بالشركة بواسطة أنظمة مراقبة ومختبر داخلي للتأكد من مطابقتها للحدود المسموح بها لمختلف العناصر.



الموانئ البحرية صديقة البيئة



د. أيمن النحرأوي

خبير اقتصاديات النقل والتجارة
الدولية واللوجستيات
المستشار الاقتصادي لاتحاد الموانئ
البحرية العربية
Doctorayman1@yahoo.com

مختلف الأنواع، مما شكل خسارة بيئية فادحة. كذلك يجدر الإشارة إلى التلوث الناتج عن تسرب وتصاعد الغازات والعوادم من السفن البحرية مثل ثاني أكسيد الكبريت وثاني أكسيد النيتروجين وثاني أكسيد الكربون وأكسيد الكبريت إلى الهواء الجوي، وتعتبر الانبعاثات الناجمة عن عوادم السفن أحد أهم مصادر تلوث الهواء الجوي، حيث تمثل نسبة ١٨-٣٠٪ من كل انبعاثات أكسيد النيتروجين، بينما تمثل الانبعاثات الصادرة عن محركات السفن من أكاسيد الكبريت حوالي ٦٠٪ من انبعاثات أكاسيد الكبريت العالمية لوسائل النقل، كما تعادل كمية أكاسيد الكبريت المنبعثة من أكبر ١٥ سفينة في الأسطول التجاري البحري العالمي كل كمية أكاسيد الكبريت المنبعثة من جميع السيارات في العالم.

ويمثل التخلص من مخلفات السفن بإلقائها في الموانئ والممرات الملاحية أيضاً أحد مصادر التلوث البحري، حيث تتضمن مخلفات السفن: المخلفات الصلبة مثل الزجاج والورق والكرتون المقوى والألمنيوم والعلب المعدنية والصفائح والبلاستيك، وتشكل هذه المخلفات ما يعرف باسم القمامة البحرية التي تشكل خطراً بالغاً على البيئة والكائنات البحرية والإنسان، وتسبب هذه المخلفات نفوق الكائنات البحرية بالوقوع في شرك المخلفات البلاستيكية والقمامة أو تناولها، وبرغم أن السفن عادة ما تتخلص من تلك المخلفات الصلبة بحرقها أو إعادة تدويرها، لكن نسبة ٧٥٪ من الرمد الناتج عن حرقها يلقي في مياه البحر، يضاف إلى ما سبق أنه لا يمكن حرق جميع النفايات الصلبة كالمعادن مثل الحديد والألمنيوم.

يضاف إلى ما سبق أنه عند ملء خزانات مياه الصابورة (الموازنة) Ballast water في السفن بمياه البحر، فإنها تحمل مع المياه الكائنات البحرية المتواجدة في هذه المياه وتنقلها من منطقة إلى أخرى، حيث يتسبب تفريغ مياه الصابورة إلى انتشار الطحالب والجراثيم الضارة في بقاع ومناطق بحرية أخرى، مما يشكل خطراً جسيماً على المنظومتين البيئية والصحية، ويشير العلماء إلى أن الكائنات المنقولة عبر مياه الصابورة تتسبب في أحد أسوأ حالات أنواع الغزو البيولوجي الذي يتسبب في الضرر الفادح بالأنظمة البيئية، على سبيل المثال انتقلت أحد أنواع قناديل البحر التي تعيش في سواحل الولايات المتحدة عن طريق مياه الصابورة إلى شبه جزيرة فالديز في الأرجنتين، مما أدى إلى تزايد أعداد القناديل بإطراد وإحداث اختلال شديد في التوازن البيئي في تلك المنطقة.

من جهة أخرى فقد تتسبب السفن في التلوث

التلوث البحري هو مفهوم يشير إلى أي فعل إنساني أو ناتج لهذا الفعل قد يغير من عناصر البيئة والحياة البحرية ويخل بتوازنها، وينتج التلوث البحري عن الأنشطة الجارية في السواحل والشواطئ، مثل عمليات التكرير واستخراج البترول والغاز، كما ينتج عن حركة السفن وإبحارها في الممرات الملاحية والسواحل البحرية وترددات تلك السفن على الموانئ البحرية.

كما يشير مفهوم التلوث البحري إلى تغير التوازن الطبيعي للبحار والمحيطات والكائنات والحياة البحرية، والإضرار بالموارد البيولوجية بها من نباتات وكائنات بحرية، ويحدث هذا التغيير بوجه عام نتيجة التدخل غير الطبيعي لفاعل التلوث في البيئة البحرية بالمواد الطبيعية كالمواد العضوية ومخلفات معالجة المعادن أو مواد المركبات الصناعية كالبلاستيك والمبيدات وغيرها.

ويجدر في هذا الإطار التمييز بين مصطلحين هامين هما Contamination و Pollution حيث يشير المصطلح الأول Contamination إلى تواجد مواد مركزة في بقعة أو منطقة محددة من مياه البحر أو المحيط تتجاوز المستوى الطبيعي لها، أما المصطلح الثاني pollution فيشير إلى قيام الإنسان بإدخال مواد أو فواعل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى البيئة البحرية بما يترتب عليه تأثيرات ضارة وتعرّض وجود الكائنات والتوازن البيئي للخطر والإضرار العام بالبحار والموارد والثروات البيولوجية والإضرار بالنشاطات البحرية.

أسباب التلوث البحري

وتشير الإحصائيات إلى أن أكثر من ٨٠٪ من الحوادث البحرية تقع نتيجة الخطأ البشري، وقد تقع تلك الحوادث المسببة للمشكلات البيئية في الموانئ البحرية نتيجة لأسباب متعددة قد يكون من بينها أسباب هندسية، مثل القصور في التصميم والمواصفات الهندسية الخاصة بالأرصعة أو الممرات الملاحية ومداخل الميناء، وقد تكون تلك الأسباب تشغيلية بسبب عدم كفاءة نظم مرور وإرشاد السفن بالممرات الملاحية داخل الميناء مما قد يؤدي إلى الحوادث المختلفة التي قد ينجم عنها التلوث البحري والتي قد تتسبب في شحوط السفينة أو جنوحها أو اصطدامها، مما قد ينجم عنه التلوث البيئي بصورة مختلفة.

وتسفر حركة السفن في البحار والمحيطات والموانئ البحرية عن احتمال حدوث التلوث البحري بطرق عدة مثل التسرب النفطي أو تسرب المواد الكيميائية من ناقلات الصب السائل، ولعل أشهرها كانت حادثة ناقل النفط إكسون فالديز التي جنحت بالقرب من سواحل ألاسكا وتسربت منها كمية هائلة من النفط إلى مياه المحيط الهادي في مارس ١٩٨٩، وبرغم الجهود التي تم بذلها لاحتواء تداعيات تلك الكارثة فقد نفق أكثر من ٤٠٠ ألف من مختلف أنواع الطيور البحرية وحوالي ألف ثعلب بحر، وأعداد هائلة من الأسماك من



إلى الحد من التأثيرات البيئية السلبية الناجمة عن أنشطة النقل البحري والموانئ البحرية، وتحسين القدرات والإمكانات البيئية في مجال إدارة الموانئ ومنع التلوث الناتج عن السفن وزيادة الوعي البيئي، ولتحقيق ذلك تقوم وزارات البيئة في الدول المختلفة بالتعاون مع سلطات وهيئات الموانئ البحرية بإعداد دليل استرشادي لتطبيق نظم الإدارة البيئية للموانئ البحرية.

وعادة ما يتضمن هذا الدليل الاسترشادي إجراءات منع التلوث البحري وفق المواصفة الدولية للإدارة البيئية (ISO 14001) لتطبيق نظام الإدارة البيئية المتكامل للمخلفات الصلبة والسائلة والرواسب الزيتية والمواد والمخلفات الخطرة بالموانئ البحرية، ونظام الرصد البيئي لنوعية المياه والهواء والضوضاء بمنطقة الميناء لمتابعة جودتها، والأساليب والإجراءات المطلوب اتباعها للحد منها والسيطرة عليها وعلى آثارها السلبية علاوة على نظام الإدارة البيئية للعمليات والأنشطة التي تتم بكل ميناء.

كما يتضمن الدليل الاسترشادي: الإجراءات اللازمة للحد من التلوث بالزيت ومياه الصابورة والصرف الصحي والمخلفات الصلبة الناتجة عن السفن، والتلوث بالمواد الضارة السائلة المعبأة في عبوات، ونماذج السجلات والشهادات الدولية المطلوب من السفن الاحتفاظ بها على متنها والتي يعاقب على عدم وجودها طبقاً لما ورد في القوانين والاتفاقيات الدولية. ويمكن بذلك أن نخلص إلى أن منظومة الحفاظ على البيئة بالموانئ البحرية تستهدف تحقيق التأكد من سلامة ونظافة المسطح المائي والأرض لمنطقة الميناء والتأكد من عدم تعرضها للملوثات المختلفة مع تأمينها ضد مخاطر الحوادث البيئية، والحفاظ على سلامة المجال الهوائي لمنطقة الميناء من الملوثات الهوائية الضارة بالبيئة مثل الأتربة وذرات الغبار والغازات الضارة والمعلقات الهوائية والدخان الأسود والسحب الحامضية وتحقيق سلامة وأمن منطقة الميناء من التلوث السمعي والضوضائي.

مع أهمية حرص سلطات الميناء على وجود تسهيلات عالية الكفاءة لاستقبال المخلفات والملوثات، وتشمل تسهيلات لاستقبال مياه الصابورة الملوثة وتسهيلات لاستقبال مياه الصرف الصحي، وتسهيلات لاستقبال المياه الملوثة بالآثار البترولية وناتج غسيل الصهاريج، وتسهيلات لاستقبال المخلفات الصلبة، وتسهيلات لاستقبال المواد الزيتية والرواسب البترولية على أن تكون تلك التسهيلات في حالة تشغيلية جيدة.

الضوضائي الذي يسبب اضطراباً للكائنات البحرية أثناء حركتها أو هجرتها عبر البحار والمحيطات، حيث تتأثر قدرتها سلباً على الاهتمام عبر البحار بالمجال المغناطيسي للأرض، أو استخدام الموجات الصوتية في التحرك نحو وجهتها أو الحصول على غذائها.

الاتفاقيات الدولية لمكافحة التلوث

وقد عُرِفَت اتفاقية هلسنكي لعام ١٩٧٤ التلوث البحري بأنه قيام الإنسان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بضخ مواد أو طاقة أو أي فواعل خارجية في البيئة البحرية، بما قد يترتب عليه من آثار ضارة بالموارد البحرية أو الكائنات البحرية، والحيولة دون الاستخدامات المشروعة للبحار أو التأثير سلباً في خواص البيئة البحرية.

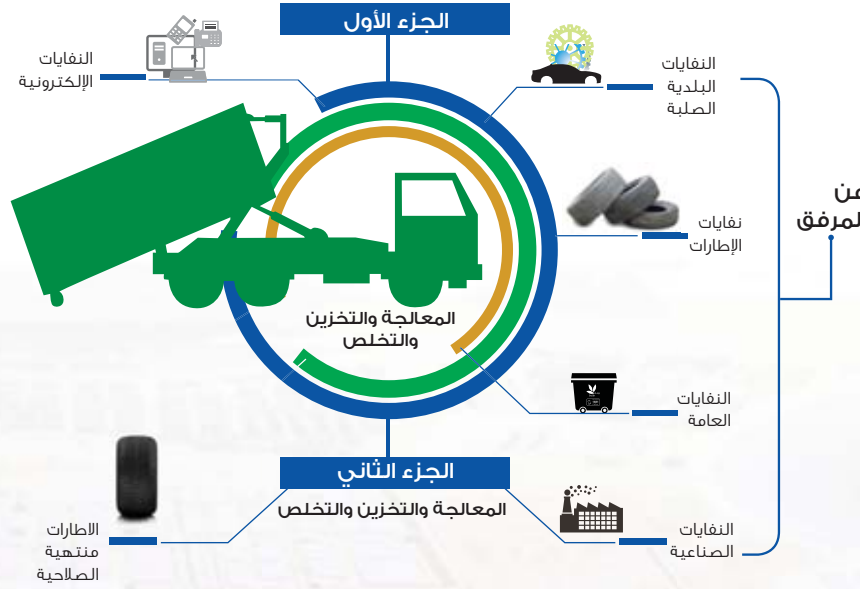
ومن أهم الاتفاقيات الدولية بشأن مكافحة والحد من التلوث: اتفاقية ماربول الموقعة لعام ١٩٧٣ والمعدلة في عام ١٩٧٨، والتي تتضمن الإجراءات والضوابط للحد من إلقاء النفايات والتسرب النفطي وعوادم الاحتراق، ويتمثل الهدف الأساسي المعلن من هذه الاتفاقية في الحفاظ على البيئة البحرية عن طريق القضاء التام على التلوث بالزيت والمواد الضارة الأخرى وتقليل التصريف العرضي لهذه المواد، ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ كاتفاقية دولية عام ١٩٨٣، وبحلول عام ٢٠٠٥ كان قد وقع على تلك الاتفاقية ١٣٦ دولة، وتقضي الاتفاقية بأن تخضع جميع سفن الدول الموقعة على تلك الاتفاقية والرافعة لعلم تلك الدولة لبنود هذه الاتفاقية بغض النظر عن مكان تواجدها في البحر.

ويجب الإشارة إلى أن عمل الاتفاقية لا يقتصر على التلوث الناجم عن السفن فقط كما ورد في الملحق الأول من الاتفاقية، بل تناول أيضاً المواد السائلة الضارة مثل المواد الكيميائية التي تحمل كميات ضخمة كما ورد في الملحق الثاني؛ والمواد الضارة التي تحمل في طرود مغلقة كما ورد في الملحق الثالث، وتصريف مياه المجاري في البحر كما ورد في الملحق الرابع، والحظر العام على التخلص من المخلفات الناتجة عن السفن في البحر كما ورد في الملحق الخامس، بينما يخضع التخلص من المواد البلاستيكية لحظر كامل عالمياً، ولاحقاً أضافت المنظمة البحرية الدولية (IMO) ملحقاً سادساً يتعلق بتلوث الهواء الناجم عن السفن، ويتناول هذا الملحق تلوث الهواء الناجم عن الكبريت وأكاسيد النيتروجين ومواد الجسيمات وغيرها.

منظومات الإدارة البيئية للموانئ البحرية

تهدف منظومات الإدارة البيئية للموانئ البحرية

تشغيل مرفق إدارة النفايات المتكاملة بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم



المساحة	الموقع
٤٣٣٢٧٢٧ متراً مربعاً المساحة الإجمالية للموقع	٤ كم على الجانب الأيسر من بداية طريق الدقم - محوت
٨٣٣٠٠ متر مربع مساحة المرحلة الأولى من خلية المردم الهندسي المخصص للنفايات البلدية	٣٠ كم من ميناء الدقم
المباني	السعة
٦٠٠٠ متر مربع تحتوي على المرافق كالمكاتب ومنطقة الاستقبال والحجر الصحي والمعالجة	٧٥٠٠٠ متر مكعب السعة الاستيعابية الإجمالية
٣٠٠٠ متر مربع مباني تخزين النفايات الصناعية	٥٠٠٠ متر مكعب السعة الاستيعابية لحوضي العصارة

الدقم - الدقم :

الصلبة، وخلافاً أخرى لاستقبال المخلفات الصناعية بالإضافة إلى عدد من المباني الإدارية وغيرها من المرافق الأخرى اللازمة لتشغيل المردم.

ويختص المردم بتجميع ومعالجة النفايات الصلبة الخطرة وغير الخطرة، وتبلغ سعته الاستيعابية ٣,٥ مليون طن وهو ما يفي باحتياجات المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لمدة ٢٠ سنة تالية، وقد بلغت تكلفة إنشائه أكثر من ٧ ملايين ريال عماني.

ويعتبر المردم أحد مرافق البنية الأساسية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وقد تم إنشاؤه بهدف حماية البيئة الأرضية والمائية والهوائية ومواكبة النمو الاقتصادي الذي تشهده المنطقة.

بدأت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في الأول من مايو ٢٠١٩ تشغيل مرفق إدارة النفايات المتكاملة بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم الذي أسندت إدارته إلى الشركة العمانية القابضة لخدمات البيئة (بيئة).

ودعت الهيئة في تعميم وجهته إلى المشاريع العاملة بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم إلى توجيه شحنات النفايات إلى المرفق الجديد الذي يعمل يومياً من الساعة ٦ صباحاً وحتى ٤ مساءً وذلك وفق معايير استقبال النفايات البلدية والصناعية المحددة من شركة بيئة.

ويتألف المردم الهندسي المتكامل للنفايات من عدة خلايا مهيأة لاستقبال المخلفات البلدية

المردم مهيأ
لاستقبال
المخلفات
البلدية الصلبة
والمخلفات
الصناعية

حماية البيئة
الأرضية والمائية
والهوائية
ومواكبة النمو
الاقتصادي
بالمنطقة .. أبرز
الأهداف

٣,٥ مليون
طن السعة
الاستيعابية ..
٧ ملايين ريال
تكلفة الإنشاء

هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تنظم حملة ترويجية في روسيا



انطلقت في ١٣ يونيو ٢٠١٩ الحملة الترويجية للدقم في العاصمة الروسية موسكو بحضور السيناتور موسى شيليف السيناتور في المجلس الفيدرالي الروسي، وسعادة يوسف بن عيسى الزدجالي سفير السلطنة لدى روسيا الاتحادية، وإليا بانتيليف نائب الرئيس لشؤون التسويق في شركة بناء السفن الروسية، وستولياريوف سيرجي أليكسييفيتش نائب المدير العام للتطوير بشركة سكك الحديد الروسية، وفلاديمير كونوفالوف الرئيس التنفيذي لمجموعة روسنانو التي تعمل في مشاريع تقنية النانو، وحوالي ٢٠ رئيسا تنفيذيا بالإضافة إلى ممثلين لنحو ٦٠ شركة أخرى تعمل في قطاعات الصناعة والسياحة والبتروكيماويات.

وأكد معالي يحيى بن سعيد الجابري رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم أن الحملة الترويجية تأتي في ظل توجه البلدين الصديقين إلى تقوية علاقاتهما الاقتصادية وزيادة



رسالة موسكو:

محمد بن أحمد الشيزاوي

الحملة تستهدف

الشركات

الروسية

الكبرى وتسعى

للاستفادة من

تنامي العلاقات

الاقتصادية بين

البلدين



الرئيس التنفيذي للحوض
الجاف يقدم عرضاً مرئياً



يحيى الجابري
يلقي كلمته

يحيى الجابري،
الموقع
الاستراتيجي
والاستقرار
السياسي
يؤهلان الدقم
لتكون مركزاً
رئيسياً للتجارة
والصناعة
بالمنطقة

والشركات الصناعية الكبرى.

تسهيل التبادل التجاري

وقال معالي يحيى بن سعيد الجابري في كلمته في مستهل الندوة التي تم تنظيمها في موسكو إن هناك العديد من المبادرات التي طرحها السلطنة لتسهيل فرص التبادل التجاري بين السلطنة وروسيا مثل خدمة التأشيرة الإلكترونية (EVisa) وقيام الطيران العماني بتسيير رحلات مباشرة بين مسقط وموسكو، مثمناً معاليه الدعم المتواصل الذي تقدمه الجهات المختصة في روسيا لهذه الأنشطة والمبادرات والزيارات المتبادلة بين المسؤولين الحكوميين من كلا البلدين، والملتقيات العديدة التي أقيمت في السلطنة وروسيا لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

وتطرق معاليه في كلمته إلى أهمية المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم باعتبارها واحدة من الاستراتيجيات الوطنية الرئيسية للتنوع الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص على النمو، وتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية متوازنة بين مختلف محافظات

التبادل التجاري وفتح آفاق أوسع للشركات الروسية التي ترغب بالاستثمار في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، مؤكداً معاليه أن هذه الحملة التي تعد الأولى من نوعها في روسيا تأتي في ظل الطلب الملحوظ من الشركات الروسية لاستكشاف السلطنة بوصفها دولة واعدة والدقم بوصفها منطقة اقتصادية خاصة؛ لتكون مركزاً مثالياً لها للتوسع في أعمالها.

وجاءت الحملة الترويجية التي استمرت ٣ أيام في ظل سعي هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لاستقطاب الشركات الروسية الكبرى للاستثمار في المنطقة، وفي ظل الإقبال الذي تشهده الدقم للاستثمار من قبل عدد من الشركات من مختلف دول العالم، وتعد الحملة الترويجية في روسيا الحملة الثانية للدقم خارج السلطنة خلال العام الجاري بعد الحملة التي تم تنظيمها في العاصمة الهندية دلهي في يناير الماضي.

وتستهدف الحملة عدداً من الشركات الروسية المتخصصة في القطاعات الاستثمارية الموجودة بالدقم كشركات بناء السفن، ومجمعات التكنولوجيا،

الجهات المختصة
في روسيا
تدعم الأنشطة
والمبادرات
الرامية لتعزيز
العلاقات
الاقتصادية بين
البلدين



أحد الحضور
يوجه استفساراته
لمقدمي العروض
المرئية



التركيز على

الشركات

الصناعية الكبرى

والمختصة

في مجالات بناء

السفن

الاستثمارية المتوفرة بالسلطنة بشكل عام والمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بشكل خاص.

عروض مرئية

وشهدت ندوة (استثمر في الدقم) عددا من العروض المرئية من الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات (إثراء)، وهيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وشركة ميناء الدقم، وشركة عمان للحوض الجاف، وشركة النفط العمانية، واستعرض مقدمو العروض المرئية المشاريع والخدمات المتوفرة بالدقم وإمكانيات المنطقة وما يمكن أن تقدمه من فرص استثمارية للشركات الروسية.

لقاءات ثنائية

وعقد ممثلو (إثراء) وهيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وشركة ميناء الدقم وشركة عمان للحوض الجاف وشركة ميناء الدقم وشركة محاجر الدقم عقب الندوة لقاءات ثنائية مع ممثلي الشركات الروسية لإطلاعها بشكل مفصل على فرص الاستثمار المتوفرة في القطاعات التي تعمل فيها.

السلطنة، مؤكدا معاليه أن الموقع الاستراتيجي للدقم مقرونا بالاستقرار السياسي الذي تنعم به السلطنة يؤهلان البلاد لتكون مركزا رئيسيا للتجارة والصناعة في المنطقة.

مزايا متنوعة

ونوه معاليه في كلمته بالمزايا الأخرى المتوفرة بالدقم كقربها من الأسواق الآسيوية والأفريقية وأسواق دول مجلس التعاون الخليجي، معتبرا أنها عوامل تحفيز وجذب رئيسية للمستثمرين من أنحاء العالم لإقامة أعمالهم الاستثمارية في منطقة الدقم.

ووجه معالي يحيى بن سعيد الجابري رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في ختام كلمته الدعوة للشركات الروسية للاستثمار في الدقم، مؤكدا أن المنطقة تتوفر بها بنية أساسية جيدة ومشجعة للاستثمار كميناء الدقم متعدد الأغراض والحوض الجاف لإصلاح وصيانة السفن ومطار الدقم وغيرها من البنى الأساسية الأخرى، بالإضافة إلى التشريعات المشجعة للاستثمار التي تبنتها الهيئة، داعيا رجال الأعمال في روسيا إلى الاستفادة من الفرص



مدير دائرة الترويج بالهيئة يقدم عرضا مرئيا عن المشاريع والحوافز



العروض

المرئية تركز

على إمكانيات

المنطقة

والفرص المتاحة

للشركات

الروسية



خلال اللقاء مع الصندوق الروسي للاستثمار

بحث فرص التعاون مع المؤسسات التمويلية في موسكو يحيى الجابري يوجه الدعوة لشركة بناء السفن الروسية للاستثمار في الدقم

الروسية، وقدم معالي يحيى بن سعيد الجابري خلال اللقاء للمسؤول الروسي نبذة عن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وإمكانياتها ومشاريع البنية الأساسية المتوفرة بها وخاصة ميناء الدقم متعدد الأغراض ومشاريع الصناعات الثقيلة الحالية والمستقبلية بالمنطقة. ووجه معاليه خلال اللقاء الدعوة لرئيس شركة بناء السفن المتحدة الروسية للاستثمار في السلطنة بشكل عام والمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بشكل خاص، مؤكداً أن الهيئة ستقدم مختلف التسهيلات التي تحتاج إليها الشركة الروسية العملاقة للاستثمار في الدقم. وتعد شركة بناء السفن المتحدة الروسية أكبر شركة

موسكو - الدقم :

عقد معالي يحيى بن سعيد الجابري رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم؛ رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات (إثراء) عدداً من اللقاءات مع المؤسسات الحكومية والشركات الروسية بهدف استقطابها للاستثمار في السلطنة بشكل عام والمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بشكل خاص وذلك ضمن الحملة الترويجية للدقم في العاصمة الروسية موسكو. فقد التقى معاليه بمعالي اليكسي رحمانوف (Alexey Rakhmanov) رئيس شركة بناء السفن المتحدة



الصندوق
السيادي الروسي
يعرب عن
استعداده لتمويل
مشروعات روسية
بالدقم



استعراض
الفرص
الاستثمارية
بالدقم أمام
بنك VTB



تبادل الهدايا التذكارية مع رحمانوف



اللقاء مع مسؤولين من بنك VTB

اللقاء مع بنك VTB

كما التقى معالي يحيى بن سعيد الجابري بعدد من المسؤولين في مجموعة بنك VTB التي تتألف من أكثر من ٢٠ مؤسسة ائتمان وشركات مالية تعمل على تسهيل الشراكات الدولية وتشجيع الشركات الروسية على الاستثمار الخارجي.

وتم خلال اللقاء بحث الفرص الاستثمارية التي يمكن للبنك تمويلها بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم. وقدم معالي يحيى بن سعيد الجابري للمسؤولين في مجموعة بنك VTB فكرة عن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والمشاريع الحالية والمستقبلية بها، وحث معاليه خلال اللقاء المجموعة المالية الروسية على المساهمة في تمويل المشاريع الاستثمارية بالمنطقة.

التعرف على الفرص الاستثمارية بالدقم

وشهدت الحملة الترويجية للدقم في العاصمة الروسية موسكو اهتماما جيدا من الشركات الروسية التي حضرت ندوة (استثمر في الدقم) وعبرت خلال اللقاءات الثنائية مع ممثلي الشركات العمانية العاملة في الدقم عن رغبتها بالتعرف على السوق العمانية وما تقدمه من فرص استثمارية.

وجاءت الحملة التي أقيمت في الفترة من ١٣ إلى ١٥ يونيو الجاري ضمن سعي هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لاستكشاف السوق الروسية وتقديم الدقم إلى مجتمع الأعمال الروسي باعتبارها منطقة واعدة تقدم فرصا استثمارية جيدة للشركات الروسية.

لبناء السفن في روسيا تشمل حوالي ٤٠ حوضا لبناء السفن مع مكاتب للتصميم وساحات لإصلاح السفن؛ تأسست الشركة التي يعمل فيها أكثر من ٩٥ ألف عامل في عام ٢٠٠٧.

التعاون مع الصندوق الروسي للاستثمار

وبحث معالي يحيى بن سعيد الجابري فرص التعاون مع الصندوق الروسي للاستثمار (RDIF) وهو الصندوق السيادي الروسي الذي يخصص ٢٠٪ من استثماراته لمشاريع خارج روسيا، وقدم معاليه للمسؤولين في الصندوق نبذة عن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والمشاريع القائمة فيها والبيئة الاستثمارية بالمنطقة والحوافز التي تقدمها هيئة المنطقة الاقتصادية وإمكانيات المنطقة ومقومات نجاحها.

وأكد معاليه خلال اللقاء حرص الهيئة على زيادة الاستثمارات في الدقم واستقطاب الشركات الروسية للاستثمار فيها، مستعرضا مجموعة من المشاريع التي يتم تنفيذها بالمنطقة كمصفاة الدقم والمدينة الصناعية الصينية ومشروع الهند الصغيرة والعديد من المشاريع الأخرى.

من جهته قدم تاجير سيتديكوف (Tagir Sitdekov) النائب الأول لرئيس الصندوق لمحة عن الصندوق واستثماراته داخل روسيا وخارجها، مشيرا إلى أن للصندوق استثمارات مشتركة في روسيا بالتعاون مع عدد من دول مجلس التعاون الخليجي.

وأكد سيتديكوف خلال اللقاء استعداد الصندوق لتمويل مشروعات روسية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

اللقاءات مع الجانب
الروسي تتطرق
إلى تطلعات الهيئة
لاستقطاب الشركات
الروسية

تقديم الدقم إلى
مجتمع الأعمال
الروسي باعتبارها
منطقة واعدة
للاستثمارات
الروسية



من اللقاءات الثنائية لممثلي الشركات
العمانية مع الشركات الروسية



توقيع الاتفاقية مع شركة كونسير

هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة توقع ٦ اتفاقيات لرفع كفاءة البنية الأساسية بالدقم



التوقيع مع شركة لال بخش وفولتاس

تنفيذ المرحلة
الثانية من
تسوية الأرض
في المنطقة
اللوجستية
بالميناء

مسقط - الدقم :

والتجارة، كما وقع معالي رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم اتفاقية مع شركة المشاريع الكبيرة لإدارة تشغيل وصيانة أعمدة الإنارة بالدقم بحيث يتم وفقا للاتفاقية إنشاء مخزن لحفظ الأجهزة والمعدات الخاصة بالمشروع.

أعمال تسوية الأرض في ميناء الدقم

وتنص الاتفاقية الموقعة مع شركة البستان للإنشاءات على تسوية الأرض في المنطقة اللوجستية (أ) التابعة لميناء الدقم بمساحة ٥,٥ هكتار، ويعد المشروع بمثابة مرحلة ثانية بعد أن تم في المرحلة الأولى تسوية ٦٥ هكتارا من المنطقة اللوجستية التابعة لميناء الدقم والتي تبلغ مساحتها الإجمالية حوالي ١٠٠٠ هكتار، وتشهد المنطقة اللوجستية طلبا متزايدا من

وقع معالي يحيى بن سعيد بن عبدالله الجابري رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في ٩ مايو ٢٠١٩ ست اتفاقيات في مجال البنية الأساسية للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم؛ فقد وقع اتفاقية مع شركة البستان للإنشاءات لتنفيذ أعمال تسوية الأرض بالمنطقة اللوجستية (أ) التابعة لميناء الدقم، واتفاقية مع شركة إيه إيه دبليو وشركاه للاستشارات الهندسية لتقديم الخدمات الاستشارية للتصميم والإشراف على تنفيذ مشروع الطرق الداخلية في حي حديقة الصخور بالدقم، واتفاقية مع شركة كونسير وشركاه لتقديم الخدمات الاستشارية للتصميم والإشراف على تنفيذ الحزمة الثانية

من مشروع ازدواجية طريق السلطان سعيد بن تيمور (الطريق الوطني رقم ٣٢ بالدقم). كما وقع معاليه اتفاقية مع المكتب الوطني الهندسي لتقديم الخدمات الاستشارية للتصميم والإشراف على تنفيذ طريق من مطار الدقم إلى رأس مركز.

وشملت الاتفاقيات الموقعة أيضا تصميم وإنشاء محطة إضافية لمعالجة الصرف الصحي بالدقم، وسيقوم بتنفيذ المحطة شركة لال بخش وفولتاس للخدمات الهندسية

تقديم الخدمات
الاستشارية
لطريق مطار الدقم
- رأس مركز بطول
٥١ كم



تبادل وثائق الاتفاقية مع المكتب الوطني الهندسي

إنشاء محطة
إضافية لمعالجة
الصرف الصحي
بسعة ٢٥٠٠ متر
مكعب

إنشاء طرق
داخلية في حي
حديقة الصخور
والحزمة الثانية
من ازدواجية
طريق السلطان
سعيد بن تيمور

توفير مواقف
للسيارات بمساحة
٣٤ ألف متر مربع
لمواكبة النمو
التجاري في حي
حديقة الصخور



التوقيع مع شركة البستان

وسيتم تنفيذ خدمات التصميم خلال ١٠ أشهر
والخدمات الإشرافية خلال ٣٠ شهرا بالإضافة إلى
أسبوعين للتحضيرات.

الطريق من مطار الدقم إلى رأس مركز
ويأتي توقيع اتفاقية الخدمات الاستشارية للتصميم
والإشراف على تنفيذ مشروع الطريق المؤدي من مطار
الدقم إلى رأس مركز لمواكبة النمو المتوقع بالمنطقة
خاصة بعد إنشاء محطة تخزين النفط برأس مركز التي
سيتم ربطها بخط لنقل النفط الخام من المحطة إلى
مصفاة الدقم بطول ٨٠ كيلومترا.
ويبلغ طول الطريق المزمع تنفيذه ابتداء من مطار
الدقم إلى رأس مركز ٥١ كيلومترا.
وسيتم تنفيذ خدمات التصميم خلال ١٠ أشهر
وخدمات الإشراف خلال ٤٨ شهرا بالإضافة إلى شهر
واحد للتحضيرات.

محطة معالجة الصرف الصحي

وتضمنت الاتفاقيات الموقعة تصميم وإنشاء محطة
إضافية لمعالجة الصرف الصحي بالدقم، ووفقا
للاتفاقية ستقوم الشركة المنفذة للمشروع بأعمال
التصميم والهندسة والانشاء والتركيب واختبار
المعدات والتشغيل وتسليم المحطة على حسب
المواصفات، وتبلغ سعة المحطة في مرحلتها الأولى
٢٥٠٠ متر مكعب يوميا، وستعمل بتقنية مفاعل دفعات
متتابع (SBR)، وسيتم تنفيذ المحطة خلال ٢٤ شهرا
من تاريخ الإسناد.

المستثمرين نظرا لقربها من الرصيف التجاري بميناء
الدقم، وسيتم تنفيذ المشروع خلال ١١٠ أيام.

الطرق الداخلية في حي حديقة الصخور
وتنص الاتفاقية الموقعة مع شركة إيه إيه دبليو
وشركاء للاستشارات الهندسية على تنفيذ أعمال
التصميم والإشراف على تنفيذ طرق داخلية بطول (١٣)
كم مع مواقف سيارات بمساحة (٣٤٠٠٠) متر مربع في
حي حديقة الصخور بالدقم الذي يعد أحد الأحياء
التجارية الجديدة بالمنطقة الاقتصادية الخاصة
بالدقم والذي يشهد طلبا متزايدا من قبل المستثمرين
لتشييد مباني تجارية وتجارية سكنية.
وتنص الاتفاقية على تنفيذ خدمات التصميم خلال ٥
أشهر وخدمات الإشراف خلال ١٨ شهرا بالإضافة إلى
أسبوعين للتحضيرات.

الحزمة الثانية من طريق السلطان سعيد بن تيمور

وتنص الاتفاقية الموقعة مع شركة كونسير وشركاء
على تقديم الخدمات الاستشارية للتصميم والإشراف
على تنفيذ الحزمة الثانية من ازدواجية طريق السلطان
سعيد بن تيمور بطول ١٤ كيلومترا.
ويأتي توقيع الاتفاقية ضمن جهود هيئة المنطقة
الاقتصادية الخاصة بالدقم لرفع كفاءة الطرق
بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وتأهيلها لمواكبة
النمو الاقتصادي بالمنطقة، ويخدم الطريق العديد من
المناطق الصناعية.



ومع شركة ايه ايه دبليو



ومع شركة المشاريع الكبيرة



يقام على مساحة ٦٠٠ ألف متر مربع في المنطقة السياحية بالدقم انطلاق الأعمال الإنشائية لمشروع الهند الصغيرة

الدقم - صالح المعمري:

ضخها على مدى من ١٠ إلى ١٥ سنة، وأضاف: يتيح المشروع حلول الإقامة الفاخرة والاستجمار والتملك الحر في الدقم، ويتم حاليا العمل على إنشاء منتجع من فئة ٤ نجوم مطل على البحر سيكون بمثابة نقطة البداية للمشروع. وأضاف: سيوفر المشروع عددا من الفلل والشاليهات والشقق التي ستكون متاحة للإيجار، بينما ستكون الفيلات الكبيرة والعقارات المطلة على البحر متاحة للشراء. وقال ناير خلال جولته في المشروع: تبلغ المساحة المخصصة للمشروع السياحي والسكني المتكامل الذي ننفذه على عدة مراحل حوالي ٦٠٠ ألف متر مربع. وأضاف: يتضمن المشروع إنشاء مجموعة من الشقق تتكون من ١٥٠ شقة أطلق عليها اسم (اللؤلؤة)، وقد بدأنا العمل فيها من خلال تسوية الأرض ونتوقع إنجازها بنهاية عام ٢٠٢٠.

نشر البساط الأخضر

خلال جولتنا أشار ناير إلى موقع بين الإنشاءات قائلا: هنا ستم زراعة المكان بالأشجار وتعشيب أكبر رقعة ممكنة من الأراضي المخصصة للمشروع لكي تعطي انطباعا أكثر جمالية واخضرار للنزلاء، في حين سنقوم بإنشاء ممرات للمشبي وسلاسل للوصول إلى المنصة البحرية التي نعتزم إنشاءها في البحر ليتمكن الزائر أو النزول من الاستمتاع بالبحر وقد راى المصممون طوبوغرافية وطبيعة ورونق المكان وسنحافظ على جمالية المكان من خلال لمسات تشكيلية ومجسمات فنية.

انطلقت في شهر يونيو ٢٠١٩ الأعمال الإنشائية لمشروع الهند الصغيرة وهو مشروع سياحي متكامل سيقام على نحو ٦٠٠ ألف متر مربع في المنطقة السياحية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، ويتألف المشروع من فندق من فئة ٥ نجوم ومنتجع من فئة ٤ نجوم ومرسى لليخوت ومجمعات تجارية وسكنية تضم فيللا وشققا متاحة للإيجار والتملك الحر.

وللوقوف على تفاصيل المشروع كان لنا لقاء مع رجل الأعمال براديب ناير القادم من الهند ليستثمر في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وكان للنجاح الذي حققته مصفاة سيباسك عمان التي يستثمر فيها ناير مع شريكة العماني الشيخ هلال بن خالد المعولي دور في اجتذابه للاستثمار في مشروع آخر وهو المشروع السياحي المتكامل (الهند الصغيرة).

التقيت مع المستثمر الهندي براديب ناير الرئيس التنفيذي لشركة الهند الصغيرة في صبيحة يوم مشمس غير أنه كان معتدل الحرارة، وتوجهنا إلى مشروع (الهند الصغيرة) الذي يحتل موقعا مميزا في المنطقة السياحية ويتمتع بإطلالة مثيرة على بحر العرب.

حجم الاستثمارات

قال ناير خلال جولتي معه على أرض المشروع: نتوقع أن تبلغ استثمارات المشروع حوالي ٧٥٠ مليون دولار سيتم

براديب ناير: ضخ
٧٥٠ مليون دولار
على مدى عشر
سنوات

المشروع يضم
فنادق ومجمعات
تجارية وفيللا
وشققا مطلة على
البحر متاحة
للإيجار والتملك
الحر



إنشاء منصة
بحرية ونشر
البساط الأخضر
على أكبر رقعة
ممكنة من المشروع

إنشاء (خور)
يحيط ببعض
منشآت المشروع
وممرات وجسور
على المياه

استحداث أنشطة
سياحية بحرية
بالتعاون مع
المجتمع المحلي
في الدقم

تركز على الترويج
للدقم كوجهة
مفضلة للسائح من
السلطنة والخارج

الاهتمام بسياحة
الاستجمام
والاسترخاء
وتوفير مركز
للرعاية الطبية
والرعاية لما بعد
العمليات



براديب ناير

الدقم مفضلة للجميع

سألته: ما نوع السياح الذين تستهدفهم في الدقم؟
فأجاب: نعتزم الترويج للدقم كوجهة مفضلة لنوعين من السياح، النوع الأول يشمل السياح المحليين والمسافرين من مسقط إلى صلالة، أما النوع الثاني فيشمل السياح الدوليين، كما أننا نستهدف أيضا السياحة الطبية نظرا لأن المنتج سيكون لديه مركز للرعاية الطبية والرعاية لما بعد العمليات الجراحية وكذلك سياحة الاستجمام والاسترخاء.

فرص استثمارية

وقبل ختام الجولة سألته: كيف يرى الدقم؟، فأجاب: وفقا لتجربتي كنت أول من يأتي للدقم. لقد شعرت بطاقة إيجابية هائلة في المنطقة، وبعد نجاح مشروع سياسك عمان الحيوي على أرض الدقم أرى أن المنطقة تنمو بشكل جيد وأن الحكومة العمانية جادة في إيجاد فرص استثمارية هنا ومهدت السبل من خلال جهود هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وأتاحت مميزات رائعة للمستثمرين وشيدت البنية الأساسية اللازمة لنمو المنطقة والطرق الواسعة والمرافق الخدمية الأخرى. الدقم ستكون أيقونة رائعة يتم اكتشافها الآن وستصبح مدينة عصرية وأفضل مدينة حديثة في الخليج.

وقال ناير: يتمتع المكان هنا بإطلالة فريدة على البحر، وهذا ما يجعلنا نستفيد من هذا الموقع بإنشاء خور صناعي وذلك بتعميق أحد الأماكن المنخفضة القريبة من البحر بحيث تدخل المياه بسهولة إلى اليابسة لتشكل خورا صناعيا يحيط ببعض المواقع في المشروع، كما سنقوم بإنشاء ممرات وجسور على الماء، وقد نستحدث بعض الأنشطة السياحية والبحرية من خلال التعاون مع المجتمع المحلي في الدقم.

مطعم سياحي

قمنا بالصعود على ربوة مطلة على البحر. قال براديب ناير: هنا سيتم تشييد مطعم سياحي يمكن الزائر من الاستمتاع بأجواء فريدة وهو يتناول أطيب الأطعمة البحرية والعالمية مع الاستماع إلى فنون موسيقية شجية.

أنشطة متنوعة

وعند سؤالي: هل تعتقد أن الحركة السياحية في الدقم ستزداد بعد إنجاز مشروع (الهند الصغيرة)؟ قال براديب ناير: نعم هي كذلك، نعتقد أن ذلك سيحدث. وهذا هو السبب الرئيسي في أننا بدأنا بناء المنتجع أولا. لقد خططنا للعديد من الأنشطة الرياضية والبحرية لتعزيز السياحة في المنطقة، ونعد بالتعاون مع المجتمع المحلي ليساهم أيضا في بناء هذا التوجه.

وحدات للملك الحر

وخلال الحوار تحدث براديب ناير عن أن مشروع الهند الصغيرة خصص عددا من الوحدات السكنية للملك الحر من قبل المستثمرين الراغبين في شرائها من مختلف الجنسيات، وقال: إننا سنقوم بتسويق هذا المشروع خلال الفترة المقبلة من خلال نشر إعلانات على الطرق في الهند وعلى منصات التواصل الاجتماعي والنشر الإلكتروني وسنرى بطولات رياضية، ويسمح بتملك الاجنبي في مشروع (الهند الصغيرة) مدى الحياة مع اقامة دائمة للمالك وعائلته.



مشاريع جديدة تقام على مساحة ١١٠ ألف متر مربع التوقيع على ٦ اتفاقيات لعقود انتفاع فرعية في الأراضي المخصصة لميناء الدقم



مسقط - الدقم :

وقعت شركة ميناء الدقم ست اتفاقيات لعقود انتفاع فرعية في الأراضي اللوجستية والصناعية المخصصة للميناء لعدد من المستثمرين المحليين والدوليين. وقع اتفاقيات الانتفاع بالأراضي من جانب شركتي ميناء الدقم وشركة أراضي الدقم الصناعية ريجي فيرمبولين الرئيس التنفيذي لشركة ميناء الدقم. وتتعلق الاتفاقيات الأربع الأولى بعقود انتفاع فرعية في المنطقة اللوجستية الخاصة بميناء الدقم بمساحة إجمالية تصل إلى حوالي ٧٠ ألف متر مربع وتبلغ مدة التأجير بنظام حق الانتفاع ٢٤ عاماً.

اتفاقيات في المنطقة اللوجستية

وتتعلق الاتفاقية الأولى التي تم توقيعها مع شركة جبال للاستثمار بتشديد مخازن متنوعة الأغراض مجهزة بعدد من الخدمات بمساحة ١٧ ألف متر مربع، وتبلغ قيمة الاستثمار حوالي

مليون و٦٠٠ ألف ريال عماني .

أما الاتفاقية الثانية التي تم توقيعها مع شركة الأبعاد الثلاثية للهندسة فتتعلق بتأجير أرض بالمنطقة اللوجستية بميناء الدقم بهدف إقامة منشأة تخزين متعددة الأغراض لتخزين المواد الباردة وتوفير مساحات مفتوحة ومغلقة لمختلف العمليات اللوجستية،



إنشاء مخازن
متعددة الأغراض
بالمنطقة
اللوجستية
الخاصة بالميناء

دعم أعمال
الاستيراد
والتصدير وتوفير
مساحات لتخزين
المواد الباردة

إنشاء وحدات
تصنيع وتركيب
هياكل الحديد
وخزانات للمواد
السائلة



الإنشاء أو في المستقبل القريب بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وهذا سوف يساعد الشركة على تحقيق قيمة حقيقية لاستثماراتها بالمنطقة.

وذكر محمد جامع بيت إسحاق الرئيس التنفيذي لشركة محمد جامع إسماعيل للتجارة إن شركة أراضي الدقم الصناعية وفرت أرضاً صناعية مساحتها ٣٠ ألف متر مربع مستوية في موقع استراتيجي وهذا ما سيساعد الشركة على أداء أنشطتها بطريقة أكثر سهولة، موضحاً أن مشروع الشركة في الدقم سوف يوفر ٣٠ فرصة عمل للعمانيين خلال عام ٢٠١٩ ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد في المستقبل.

وتبلغ المساحة الإجمالية المؤجرة من الأراضي الصناعية واللوجستية لصالح الشركات الست التي وقعت الاتفاقيات حوالي ١١٠ آلاف متر مربع.

وقال ريجي فيرمولين الرئيس التنفيذي لشركة ميناء الدقم إن الشركة ملتزمة بتقديم دعم مستمر لزملائها في إعداد مشاريعهم وتهدف مواصلة تقديم أفضل تجربة وقيمة للزبائن من هذه الاتفاقيات. وأضاف إن منطقة الأراضي الصناعية آخذة في التطور بسرعة لتصبح مركزاً رئيسياً للاستثمار الصناعي في الدقم.

يذكر أن الحكومة منحت شركة أراضي الدقم الصناعية، إحدى الشركات التابعة لشركة ميناء الدقم، حق الانتفاع بالأراضي الصناعية. وتتمتع الشركة بحقوق تطوير وتأجير وإدارة وتشغيل وتسويق حوالي ٢٠٠٠ هكتار من الأراضي الصناعية الواقعة داخل المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم. وستكون هذه الأراضي الصناعية للعديد من الأنشطة الصناعية

وسيقام المشروع على مساحة ٢٠ ألف متر مربع. وتتعلق الاتفاقية الثالثة التي وقعتها شركة ميناء الدقم مع شركة أوبار العالمية للخدمات اللوجستية بإنشاء مجموعة مخازن متعددة الأغراض بتقنيات تواكب الثورة الصناعية الرابعة، وتبلغ مساحة الأرض المخصصة للمشروع ٢٠ ألف متر مربع.

وتتعلق الاتفاقية الرابعة التي تم توقيعها مع شركة المحيط للاستثمار بإنشاء مجموعة مخازن متعددة الأغراض لاستخدامها في أعمال الاستيراد والتصدير في المنطقة، وتبلغ مساحة الأرض المخصصة للمشروع ١٠ آلاف متر مربع.

وتبلغ مساحة المنطقة اللوجستية الخاصة بميناء الدقم حوالي ألف هكتار، وتتميز بقربها من الرصيف التجاري للميناء.

الاستثمار في المنطقة الصناعية

وتم توقيع الاتفاقيتين الخامسة والسادسة مع كل من شركة الهندسة وشركة محمد جامع إسماعيل للتجارة، وتتعلق الاتفاقيتان بالاستثمار في المنطقة الصناعية التابعة لشركة ميناء الدقم، ويبلغ مجموع مساحة الأراضي الصناعية التي تغطي الاتفاقيتين حوالي ٤٠ ألف متر مربع، وتعزم كلتا الشركتين إنشاء وحدات تصنيع خاصة بهما للقيام بأعمال صنع وتركيب هياكل الحديد وخزانات للمواد السائلة، وتبلغ مدة التأجير ٢٥ عاماً.

وقال محمد بشير رئيس مجلس إدارة الهنداء للصناعات الهندسية إنه يتوقع أن تكون هناك إمكانات تجارية كبيرة ناجمة عن المشاريع المختلفة التي هي قيد



ريجى فيرمولين؛
منطقة الأراضي
الصناعية آخذة
في التطور
لتصبح مركزاً
رئيسياً للاستثمار
الصناعي بالدقم

إسناد مرحلة التصميم الأولي لمجمع الصناعات البتروكيمياوية بالدقم ووحدة استخلاص المواد السائلة من الغاز



د. سالم الهذيلي:
المشروع يحقق
الاستفادة القصوى
من منتجات
المصفاة وتقوية
مكائنها التنافسية
في سوق الطاقة

مسقط - الدقم :

الإقليمي والعالمي وتعزيز الاقتصاد المحلي.
وأضاف أن مشروع مجمع الصناعات البتروكيمياوية يأتي كمرحلة ثانية من مشروع المصفاة الذي يتم العمل على تنفيذه في الوقت الراهن بشراكة استراتيجية بين شركة النفط العمانية وشركة البترول الكويتية العالمية، وسيتم إنشاء مشروع مجمع الدقم للصناعات البتروكيمياوية ضمن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم التي تمت تهيئتها وتجهيزها بالمرافق والتسهيلات اللازمة لتنفيذ المشروع.

وحدة استخلاص المواد السائلة

وسيتم إنشاء وحدة استخلاص المواد السائلة من الغاز الطبيعي اللازمة لعمليات المشروع كما سيتم الربط بين هذه الوحدة ومجمع الصناعات البتروكيمياوية من مناطق الامتياز النفطية إلى

أعلنت شركة مصفاة الدقم والصناعات البتروكيمياوية إسناد مرحلة التصميم الأولي لمجمع الصناعات البتروكيمياوية بالدقم إلى شركة وود البريطانية، ويتضمن العمل القيام بأعمال التصميم الهندسية الأولية لمشروع مجمع الصناعات البتروكيمياوية بالدقم ووحدة استخلاص المواد السائلة من الغاز الطبيعي وأنبوب لنقل هذه المواد السائلة من مناطق إنتاج النفط.

وقال الدكتور سالم بن سيف الهذيلي الرئيس التنفيذي للمشروع إن إسناد عقد هذا المشروع جاء بعد طرح مناقصة تنافسية للشركات العالمية المتخصصة في هذا المجال مشيراً إلى أن المشروع سيساهم في تحقيق الاستفادة القصوى من منتجات المصفاة وتقوية مكائنها التنافسية في سوق الطاقة

إنشاء وحدة
استخلاص المواد
السائلة من الغاز
الطبيعي في سيح
نهيدة وربطها
بشبكة الغاز



٧٥٥٠ عاملا
بموقع المشروع
ونسبة الإنجاز
تبلغ ٢٢٪ بنهاية
يونيو

المشروع يتضمن
وحدة معالجة
وتكسير بخارية
لمعالجة مختلف
أنواع المواد
الخام من منتجات
المصفاة



وتمثل منتجات مشروع مجمع الصناعات البتروكيماوية حجر الأساس لقاعدة واسعة من الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة لاقتصاد السلطنة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وستوفر حافزا لجذب الاستثمارات الخارجية وتعزيز نمو الاقتصاد المحلي.

تقدم في الأعمال الإنشائية

وعلى مستوى الأعمال الإنشائية أشارت إحصائيات إلى أن نسبة الإنجاز في الحزم الإنشائية الثلاث بلغت بنهاية يونيو ٢٠١٩ حوالي ٢٢٪، وبلغ عدد العاملين في موقع المشروع حوالي ٧٥٥٠ عاملا. ويتكون مشروع مصفاة الدقم والصناعات البتروكيماوية من ثلاث حزم؛ تتضمن الحزمة الأولى وحدات المعالجة الرئيسية للمصفاة فيما تتكون الحزمة الثانية من المرافق والخدمات الداعمة للعمليات التشغيلية للمصفاة مثل مبنى مكاتب الشركة، أما الحزمة الثالثة فتشمل منشآت تخزين وتصدير المواد البترولية السائلة والسائبة في ميناء الدقم ومنشآت تخزين النفط الخام الخاصة بالمصفاة في رأس مركز وخط أنبوب نقل النفط الخام بطول ٨٠ كم من رأس مركز إلى مصفاة الدقم. وتعد مصفاة الدقم والصناعات البتروكيماوية مشروعا مشتركا بين شركة النفط العمانية وشركة البترول الكويتية العالمية بطاقة تكرير تبلغ ٢٣٠ ألف برميل يوميا.

الدقم. وأشار إلى أن مجموعة النفط العمانية وأوربك تساهمان في تنفيذ وحدة استخلاص المواد السائلة من الغاز وخط الأنابيب الذي يوصلها بمجمع الصناعات البتروكيماوية. وسيتم إنشاء هذه الوحدة في سيح نهيدة وربطها بشبكة الغاز.

وحدة معالجة وتكسير بخارية

وتم تصميم المشروع ليتضمن وحدة معالجة وتكسير بخارية لمعالجة مختلف أنواع المواد الخام من منتجات المصفاة، بطاقة انتاجية تبلغ ١٦٠٠ كيلو طن سنويا من الإيثيلين، وسيساهم المجمع في معالجة عدد من منتجات المصفاة كالغاز النفطي المسال (ال بي جي)، والناثا، والغازات المصاحبة، والمواد السائلة المستخلصة من الغاز الطبيعي من حقول الغاز الطبيعي.

إنتاج مواد جديدة في السوق العمانية

ومن المخطط أيضا أن يساهم المشروع في إنتاج مواد جديدة في السوق العمانية كمادة الإيثيلين جليكول والأوكسو والبيوتاديين، وستساهم هذه المنتجات في تنويع وتعزيز صادرات السوق العمانية من المنتجات البتروكيماوية. كما ستساهم منتجات المجمع من الأنواع المختلفة من البولي إيثيلين والبولي بروبيلين في تعزيز إيرادات الاقتصاديين العماني والكويتي عبر توفير هذه المنتجات للسوق العالمية.

إنتاج مواد جديدة
في السوق العمانية
.. ومنتجات
المجمع تساهم
في تعزيز إيرادات
الاقتصاديين
العماني والكويتي



هيئة المنطقة الاقتصادية تقرر زيادة عمق ميناء الصيد بالدقم إلى ١٠ أمتار

مسقط - الدقم

وأكد معاليه أن هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تعمل على جعل ميناء الصيد البحري في الدقم واحدا من الموانئ الإقليمية القادرة على تقديم مختلف الخدمات التي تحتاج إليها سفن الصيد الكبيرة وبما يساهم في تعزيز أداء منطقة الصناعات السمكية التي يتم إنشاؤها بالقرب من الميناء والتي تستهدف جعل الدقم مركزا رئيسيا للصناعات السمكية بالسلطنة. ويشهد ميناء الصيد البحري بالدقم حاليا تسارعا في عملياته الإنشائية ويبلغ عدد العاملين في الموقع حوالي ٥٠٠ شخص، ومن المتوقع أن يكون الميناء جاهزا بنهاية العام المقبل أو بداية عام ٢٠٢١.

الأهمية الاقتصادية

وتطرق معالي رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في حديثه إلى الأهمية الاقتصادية لميناء الصيد البحري بالدقم، وقال إن الميناء يعد واحدا من أهم مكونات المنطقة الاقتصادية

أعلن معالي يحيى بن سعيد الجابري رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم أن الهيئة قررت زيادة عمق ميناء الصيد البحري بالدقم إلى ١٠ أمتار عوضا عن ٦ أمتار، موضحا معاليه أن هذا القرار يأتي بهدف تهيئة الميناء لاستقطاب سفن الصيد الكبيرة التي تعمل في أعالي البحار وزيادة القيمة الاقتصادية للميناء الذي سيصبح أول ميناء في السلطنة يصل عمقه إلى هذا المستوى.

وقال معاليه في حديث خاص لوكالة الأنباء العمانية نشرته في شهر يونيو ٢٠١٩ إن هذا القرار يأتي مواكبا للتطور الذي يشهده مجال الصيد التجاري عالميا، موضحا أن زيادة عمق الميناء تتلاءم مع متطلبات هذا القطاع، فهناك سفن معدة لأغراض الصيد أو لأغراض تصدير الأسماك تحتاج إلى حوض أعظم من ٦ أمتار فجاءت فكرة زيادة عمق حوض الميناء إلى ١٠ أمتار.

الأعمال
الإنشائية
تتسارع.. و٥٠٠
شخص يعملون
على تحقيق
الإنجاز

زيادة القيمة
الاقتصادية
للميناء وتهيئته
لاستقطاب سفن
الصيد العاملة في
أعالي البحار



عدد من المصانع قيد الإنشاء بمنطقة الصناعات السمكية



الميناء يتميز
بموقعه
الاستراتيجي على
بحر العرب وفي
منطقة معروفة
بوفرة الأسماك
وتنوعها



استقطاب مصانع
متخصصة في
صناعات السردين
والأعلاف وزيت
السماك وتخفيف
وتعبئة الأسماك

الكم وإنما أيضا من حيث النوع، وما زالت هناك كميات كبيرة من الأسماك لم تستغل حتى الآن نظرا لاقتران نشاط الصيد في المنطقة على الصيد التقليدي. موضحا معاليه أن تعميق حوض الميناء إلى ١٠ أمتار سوف يساهم في توفير الاحتياجات التي يتطلبها الصيد التجاري في المياه العميقة، كما أنه يمكن الصيادين والمستثمرين من الحصول على كميات تجارية كبيرة من الأسماك.

المشاريع الاستثمارية

وفي سؤال عن المشاريع الاستثمارية سوف تنشأ في منطقة الصناعات السمكية قال معالي يحيى بن سعيد الجابري إن المنطقة تشهد اهتماما جيدا من المستثمرين وهناك تسارع للاستثمار في المنطقة رغم عدم جاهزية ميناء الصيد، موضحا معاليه أن عدد المصانع القائمة حاليا يبلغ ٤ مصانع من بينها ٣ مصانع بدأت الإنتاج الفعلي والمصنع الرابع سيتم

الخاصة بالدقم، كما أن قطاع الثروة السمكية بالدقم يعتبر من القطاعات الواعدة في المنطقة نظرا لما تتميز به المنطقة من مخزون كبير من الثروة السمكية يساهم في رفد القطاعات الأخرى بالمنطقة وتنشيط الحركة الاقتصادية بالدقم، لذلك حرصت الحكومة منذ بداية تخطيط المنطقة الاقتصادية على إنشاء ميناء صيد ومنطقة صناعات سمكية مجاورة به تهتم بالصناعات السمكية بحيث يعمل كل من الميناء والمنطقة في تنشيط كافة الخدمات المتعلقة بالثروة السمكية.

الميزة النسبية للميناء

وحول الميزة النسبية للميناء قال معالي يحيى بن سعيد الجابري إن ميناء الصيد البحري بالدقم يتميز بالموقع الاستراتيجي المطل على بحر العرب المفتوح على المحيط الهندي وهي منطقة معروفة على مستوى العالم بوجود مخزون سمكي كبير، ليس فقط من حيث





جانب من الأعمال الإنشائية
بميناء الصيد

تصدير الأسماك إلى العالم بصورة أسرع وهو قريب من منطقة الصناعات السمكية.

الأهمية الاجتماعية للميناء

وأكد معالي يحيى بن سعيد الجابري رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في ختام حديثه أن أهمية الميناء لا تقتصر فقط على النواحي التجارية وإنما تشمل أيضا النواحي الاجتماعية، وقال إن أهداف الميناء تتضمن أيضا تلبية احتياجات الصيادين المحليين في ولاية الدقم والولايات المجاورة في محافظة الوسطى، ففي السابق لم تكن في الولاية مرافق تجارية للصيادين والآن من خلال ميناء الصيد سيتمكن الصيادون من توسيع عملياتهم في مجال الصيد والمناولة والإنزال، كما أن التسهيلات التي يتضمنها ميناء الصيد تعتبر مشجعة للصيادين الحرفيين للانتقال من مجال الصيد التقليدي إلى الصيد التجاري وبالتالي زيادة مكاسبهم من عمليات الصيد في المنطقة.

تشغيله خلال العام الجاري، وهناك ٤ مصانع أخرى قيد الإنشاء، بالإضافة إلى ١٢ شركة وقعت اتفاقيات حق انتفاع مع الهيئة لإنشاء مصانع متخصصة في صناعات السردين والأعلاف وزيت السمك وتغليف وتعبئة الأسماك.

التكامل مع ميناء الدقم

وعن التكامل في عمليات ميناء الصيد البحري وميناء الدقم قال معاليه إن الهيئة تعمل على تمكين ميناء الصيد البحري بالدقم من القيام بالعمليات التجارية، ولكن إذا استدعت الحاجة تصدير كميات أكبر عبر الناقلات العملاقة فميناء الدقم التجاري سيكون جاهزا لمثل هذه العمليات لأنه يمتلك غاطسا أكبر من ميناء الصيد إذ يبلغ عمق حوض الميناء ١٨ مترا وهذا سوف يعزز العمليات التجارية الكبيرة التي تحتاج إلى أرصفة أكبر. موضحا معاليه أن المنطقة الاقتصادية مجهزة بمرافق أخرى تخدم ميناء الصيد مثل مطار الدقم الذي يمكنه - من خلال مبنى الشحن - المساهمة في

تلبية احتياجات
الصيادين المحليين
وتشجيعهم على
توسعة أعمالهم
والانتقال إلى
الصيد التجاري



أحد المصانع القائمة بمنطقة
الصناعات السمكية

توفير مرافق
متعددة لزيادة
القيمة الاقتصادية
لميناء الصيد
ومنطقة الصناعات
السمكية

تحت مسمى "الدقم للاستثمار السمكي"

تحالف من ٣ شركات عمانية يؤسس شركة جديدة للاستثمار في القطاع السمكي بالدقم



مسقط - الدقم :

أعلن تحالف من ٣ شركات عمانية تأسيس شركة جديدة للاستثمار في القطاع السمكي بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تحت اسم (الدقم للاستثمار السمكي)؛ سيكون مقرها الرئيسي في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

وقع اتفاقية تأسيس الشركة الجديدة: سالم بن ياسر السليماني الرئيس التنفيذي لشركة عمان لتطوير المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم (تطوير الدقم)، والمهندس صالح بن محمد الشنفرى الرئيس التنفيذي للشركة العمانية للاستثمار الغذائي القابضة، والدكتور خالد بن منصور الزدجالي الرئيس التنفيذي لشركة الأسماك العمانية، وتمتلك شركة تطوير الدقم ٥٥٪ من رأسمال الشركة الجديدة فيما تتوزع النسبة المتبقية

بالتساوي على الشريكتين الأخريين.

وينص النظام الأساسي لشركة الدقم للاستثمار السمكي على الاستثمار في المشاريع ذات الصلة بالاستثمار السمكي في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وأنشطة الاستيراد والتصدير، وتوقيع عقود مع شركات لإدارة وتشغيل ميناء الصيد بالدقم. وستعمل الشركة وفق قانون الشركات التجارية والقوانين ذات الصلة المطبقة في حدود المنطقة الاقتصادية.

حضر توقيع اتفاقية تأسيس شركة الدقم للاستثمار السمكي معالي يحيى بن سعيد الجابري رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وسعادة الدكتور راشد بن سالم المسروري رئيس مجلس إدارة الشركة العمانية للاستثمار الغذائي القابضة، والدكتور إسماعيل بن أحمد البلوشي الرئيس التنفيذي بالوكالة بهيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

تشمل أعمال

الشركة أنشطة

الاستيراد

والتصدير وتوقيع

عقود مع شركات

إدارة وتشغيل

ميناء الصيد

تعزيز مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مشاريع تطوير الدقم

مسقط - الدقم :

ونص القرار على ضرورة أن تضمن مستندات المناقصة الأعمال التي سوف يتم إسنادها إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويجب عند تحليل العطاءات الأخذ في الاعتبار معيار إسناد الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد المعايير التي يتم الاعتماد عليها في مرحلة تقييم العطاءات.

وألزم القرار دائرة الشراكة والتنمية في الهيئة بإجراء التنسيق اللازم مع الشركات المنفذة لاختيار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي سوف تُسند إليها الأعمال من بين المقدمين في السجل، كما تتولى الدائرة متابعة التزام الشركات المنفذة بنسبة ١٠ ٪ المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ونص القرار على ضرورة قيام الشركات المنفذة بتقديم تقرير تفصيلي إلى دائرة الشراكة والتنمية فور انتهاءها من تنفيذ الأعمال المسندة إليها يشتمل على الأعمال التي تم إسنادها إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطبيقاً لأحكام هذا القرار، ونسبتها، وصور من العقود المبرمة بشأنها.

وتضمن القرار العديد من التفاصيل التي تلبى تطلعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبموجب هذا القرار تم إلغاء قرارين مماثلين تم إصدارهما في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧.

أكدت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم التزامها بتعزيز مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مشاريع تطوير المنطقة. ونصّ قرار جديد أصدرته الهيئة في ٢١ مايو ٢٠١٩ على أنه يجب على الهيئة والشركات التي تساهم فيها بنسبة تزيد على ٥٠٪ الالتزام بتضمين العقود التي تكون طرفاً فيها بنداً ينص على التزام الشركات المنفذة بتخصيص نسبة لا تقل عن ١٠٪ من إجمالي قيمة الأعمال المسندة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقيدة في سجل الهيئة الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وبموجب القرار الجديد تعد دائرة الشراكة والتنمية سجلاً تقيد فيه الأسماء والبيانات الكافية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقيدة في السجل التجاري للمنطقة ولديها بطاقة رواد الأعمال والتي ترغب في إسناد بعض الأعمال إليها. على أن يتم تصنيفهم بحسب كفاءتهم الفنية ومقدرتهم المالية وخبراتهم السابقة، وألزم القرار دائرة الشراكة والتنمية بتحديث البيانات والتصنيف بصفة دورية وبحد أدنى مرة واحدة كل سنة.

قرية النهضة بالدقم ترفع سعتها الاستيعابية إلى ١٨٦٥٥ سريرا



مسقط - الدقم :

مشروعاً فريداً من نوعه يضيء بالمتطلبات العالمية المتعلقة بتوفير مساكن للعمال بمستويات عالية وبأسعار مناسبة تضمن التنافسية وتساهم في توفير معيشة هائلة وأمنة للعمال المقيمين في مرافقة دائمة تحترم وتحفظ كرامتهم وتقدم لهم أسلوب معيشة يفوق ما هو متوفر في مخيمات العمال المؤقتة.

ونوه في التقرير بما حظيت به القرية من تقدير محلي، مشيراً إلى أن قرية النهضة بالدقم فازت على مستوى السلطنة في فئتين لجوائز مشروع ميد (MEED) ٢٠١٩م وهما: أفضل مشروع سكني لعام ٢٠١٩، وأفضل مشروع اجتماعي وحضاري وراثي لعام ٢٠١٩، كما حصلت القرية جائزة الرؤية الاقتصادية في السلطنة كأفضل مشروع كبير خاص.

قالت قرية النهضة بالدقم إنها تخطت نقطة التعادل وتسير نحو تحقيق أرباح في السنة الأولى للتشغيل بالطاقة القصوى. وقال سمير ج فانسى رئيس مجلس إدارة شركة النهضة للخدمات إن الشركة قامت بزيادة السعة الاستيعابية الإجمالية لقرية النهضة بالدقم من ١٦٩٦٠ سريراً إلى ١٨٦٥٥ سريراً، موضحاً أن التوقعات تشير إلى أن الطلب سيتخطى هذه السعة بحلول نهاية العام الجاري؛ الأمر الذي حدا بالشركة إلى دراسة خطط توسع إضافية. وأضاف في تقرير مجموعة النهضة للخدمات للربع الأول من العام الجاري إن قرية النهضة للخدمات حصلت على التقدير باعتبارها

تدخل حيز التشغيل التجريبي في عام ٢٠٢١

إنشاء محطة لتخزين الوقود بميناء الدقم

مسقط - الدقم :



وقعت شركة النفط العمانية للتسويق في يونيو ٢٠١٩ عقد أعمال الهندسة وتأمين المشتريات والتشييد لمحطة تخزين الوقود بميناء الدقم التي سيتم تنفيذها من قبل شركة تاول للخدمات الهندسية (تيسكو) بصفتها المقاول الرئيسي للمشروع.

وستوفر المحطة الوقود البحري من الفئات المطلوبة للسفن في الميناء وحوله. ومن المتوقع أن

تعمل المحطة على تعزيز مجموعة الخدمات المتاحة لجذب السفن إلى الدقم وبالتالي المساهمة في نمو الميناء وتطوير الأعمال. ومن المقرر أن تدخل المحطة حيز التشغيل التجريبي في مطلع عام ٢٠٢١.

وكانت شركة النفط العمانية للتسويق قد اضطلعت منذ عام ٢٠١٤ بمهمة تقديم خدمات تموين السفن في ميناء الدقم، وتعتبر

المحطة محطة خدمية تجارية متكاملة لتزويد السفن بالوقود في ميناء الدقم، وجاء إنشاؤها كجزء من جهود شركة النفط العمانية لتوسيع نطاق عمليات خدمات تزويد السفن بالوقود في مراكز الدعم اللوجستي البحرية بالسلطنة. وسيتم تطوير هذه الخدمات طبقاً لأدق التدابير وأكثرها صرامة بشأن سلامة البيئة وأمان وقود السفن.



صورة جاعية مع الفريق الفائز

منافسة قوية بين الفرق المشاركة في الدورة الرمضانية الثانية بالدمم



الدمم - الدقم :

شهدت الدورة الرمضانية الثانية التي أقيمت بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدمم منافسة قوية بين ١٦ فريقاً من الشركات العاملة بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدمم والفرق الأهلية بالولاية. جاءت الدورة الرمضانية بتنظيم من دائرة الشراكة والتنمية بالهيئة بالتعاون مع شركة سيركا تاهوت للإنشاءات وشركة تطوير الدقم، وقد حظيت الدورة بحضور وتفاعل المجتمع. وقد حقق فريق شباب الدقم للمرة الثانية على التوالي كأس البطولة بعد فوزه في المباراة النهائية بهدف نظيف على منافسه فريق شباب الشوعير.

المركز. كما قام راعي الحفل بتكريم الشركات الداعمة والمنظمين والمساهمين في إنجاح الدورة. جدير بالذكر أن هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدمم تحرص على تنظيم مثل هذه الفعاليات في شهر رمضان المبارك ضمن خططها وبرامجها الرمضانية وأهدافها لدعم النشاط والفعاليات الرياضية والثقافية والشبابية، إضافة إلى تجسيد التواصل والتلاحم بين المؤسسات العاملة بالمنطقة والمجتمع المحلي.

وفي ختام الدورة قام الدكتور اسماعيل بن احمد البلوشي الرئيس التنفيذي بالوكالة بهيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدمم بتتويج الفرق الثلاثة الفائزة في البطولة وهي: فريق شباب الدقم الذي أحرز المركز الاول، وفريق شباب الشوعير الذي حقق المركز الثاني، وفريق شباب هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدمم (ب) الذي أحرز المركز الثالث بعد انسحاب فريق شباب هيتام من المنافسة على هذا



افتتاح أول مدرسة عالمية بالدقم مطلع العام الدراسي المقبل



مسقط - الدقم :

بمحافظة الوسطى في سبتمبر المقبل، مضيافاً: تستقبل المدرسة الطلاب من المرحلة التمهيدية (من ٣ إلى ٦ سنوات)، والابتدائية من الصف الأول إلى الصف الخامس، أما الصفوف من السادس وحتى الثاني عشر فسيتم افتتاحها تدريجياً ابتداءً من العام الدراسي (٢٠٢٠ / ٢٠٢١) بحيث يتم افتتاح صف جديد كل عام. وتوقع في حديث لمجلة الدقم الاقتصادية أن تستقبل المدرسة في السنة الأولى بين ١٥٠ طالباً إلى ٢٠٠ طالب بحسب دراسة الجدوى والزيارات التي أجرتها الشركة للمنطقة، متوقعاً أن ترتفع الأعداد سنوياً مع نمو الأعمال والفرص الاستثمارية المتوفرة في المنطقة.

الأعمال الإنشائية

وقال دالجيت إن الأعمال الإنشائية للمرحلة الأولى من المشروع ستنتهي قبل أغسطس ٢٠١٩ وهي تشمل مبنى المدرسة المكون من طابق واحد يضم الصفوف

أعلنت شركة السعد لخدمات التعليم أنها تستعد لافتتاح مدرسة السعد العالمية بالدقم مطلع العام الدراسي المقبل (٢٠٢٠/٢٠١٩) لتكون أول مدرسة عالمية ينشئها القطاع الخاص بالدقم. وتعد المدرسة إضافة جديدة للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تواكب تطلعات العاملين في الدقم والأهالي والمقيمين الراغبين في تعليم أولادهم في مدارس دولية. وينسجم إنشاء المدرسة مع توجهات هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لجعل المنطقة مكاناً مفضلاً للعيش والإقامة والعمل.

وقال دالجيت نايك نائب الرئيس لتطوير الأعمال بشركة السعد لخدمات التعليم: نحن نستعد لاستقبال الطلاب الجدد من ولاية الدقم والولايات الأخرى

نائب الرئيس
لتطوير الأعمال
بشركة السعد :
نتوقع استقبال
أكثر من ١٥٠
طالباً في السنة
الدراسية الأولى





عدد من الطلاب في المدرسة التابعة للشركة في مسقط

اختيار هيئة
تدريسية من
مختلف الجنسيات
.. والمدرسة
مرتبطة بمناهج
بريطانية دولية
مبتكرة

المدرسة تستقبل
الطلاب حتى
الصف الخامس
ابتداءً من سبتمبر
٢٠١٩ .. وسنويا
افتتاح صف جديد

مبتكرة وجديدة ولديها ارتباط أكاديمي بمدرسة كامبردج الدولية، وهو ما سيشجع أولياء الأمور في المنطقة بمختلف جنسياتهم على تسجيل أبنائهم في مدرسة تتبنى تدريس وتطوير الطلاب منذ المراحل الأولى. وجنبا إلى جنب تباشر وزارة التربية والتعليم إشرافها المستمر على المناهج التي توضع للطلاب وعلى المعايير التربوية المتبعة.

وأشاد الدجيت ناياك نائب الرئيس لتطوير الأعمال في ختام حديثه بما تقدمه هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم من تسهيلات وما تقدمه من خدمات وجهود مستمرة للمستثمرين والحرص الدائم لإنجاح تطوير وتنمية الأعمال في المنطقة، مشيدا بالمشاريع الحكومية العملاقة التي تشهدها المنطقة الاقتصادية مثل مشروع مصفاة الدقم وميناء الدقم والحوض الجاف والتوسع في المشاريع الخدمية الأخرى، موضحا أن هذه المشاريع سوف تسهم في نمو الأعمال والسكان بالمنطقة.

الدراسية والمرافق الخدمية بالإضافة إلى مكتبة وقاعة متعددة الأغراض ومطعم ومختبر وملاعب ومسبح، موضحا أن مباشرة الأعمال الإدارية بالمدرسة ستتم قبل بداية السنة الدراسية في سبتمبر المقبل.

وأشار إلى أن المرحلة الثانية للمشروع سيبدأ العمل فيها خلال العامين المقبلين وتتضمن استكمال الأجزاء المتبقية من المدرسة مع زيادة طابق آخر وإنشاء مواقف وبعض المرافق الطلابية الأخرى.

وتبلغ المساحة المخصصة للمدرسة من قبل هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ١٥ ألف متر مربع ويقع مبنى المدرسة بالقرب من قرية صاي بوسط مدينة الدقم.

الهيئة التدريسية

وتطرق الدجيت في حديثه إلى الهيئة التدريسية، وقال انه تم اختيار هيئة تدريسية من مختلف الجنسيات، موضحا أن المدرسة مرتبطة بمناهج بريطانية دولية



قاطرة الدقم لن تتوقف

عندما صدرت الأوامر السامية لجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - في عام ٢٠٠٨ بتوسعة ميناء الدقم وتحويله من مجرد ميناء للحوض الجاف إلى ميناء متعدد الأغراض لم يكن بالدقم سوى خدمات محدودة وبضعة محلات متواضعة فيما تقدمه للسكان والعابرين على طريق محوت - الدقم - الجازر. في تلك الأثناء رغبت أن أقوم بأول تغطية صحفية للدقم، كانت المعلومات شحيحة ومتوزعة على أكثر من مصدر، لكن بتوفيق الله رجعنا من الدقم أنا والزميل الرائع المصور سالم المحاربي بمجموعة من الموضوعات الصحفية التي نشرناها بين شهري يونيو وأغسطس ٢٠٠٨ على عدة حلقات سلطت الضوء على الخطوات الأولى في طريق بناء الدقم.

في حديثه أبدى سعادة والي الدقم آنذاك الشيخ هلال بن علي الحبسي تفاؤله بأن يصبح ميناء الدقم أحد الموانئ المحورية في المنطقة، متوقعا أن تفضي خطة تطوير ولاية الدقم إلى (إيجاد مدينة جديدة تتمتع بجميع مزايا المدن الحديثة مؤكدا حرص الحكومة على توفير كل مقومات نجاح هذه المدينة).

ولم يكن الأهالي أقل تفاؤلا منه، فقد رحبوا (بخطة الحكومة لتطوير المدينة وجعلها مدينة للصناعات الثقيلة تضم ميناء وحوضا جافا لإصلاح السفن ومصفاة نפט والعديد من المشاريع الأخرى، غير أنهم طالبوا برفع كفاءة البنية الأساسية وزيادة استفادة الأهالي من المشاريع الجديدة مؤكداين تفاؤلهم بالمستقبل الجديد لولاية الدقم).

ثم في ٢٦ أكتوبر ٢٠١١ صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١١٩) بإنشاء هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وإصدار نظامها؛ منسجما مع تطلعات الأهالي في ألا تكون الدقم مجرد مدينة للصناعات الثقيلة بل مشروعا تنمويا اقتصاديا متكاملا يوائم بين طموحات الأهالي الراغبين في أن يستفيدوا من هذا المشروع وتطلعات الحكومة في تشييد صرح اقتصادي يساهم في التنويع الاقتصادي وينشر التنمية الاجتماعية في جميع ولايات محافظة الوسطى.

النجاحات التي حققتها الدقم؛ كمشروع اقتصادي تنموي لا يمكن حصرها في مشروع واحد كميناء الدقم أو الحوض الجاف أو مصفاة الدقم أو المدينة الصناعية الصينية أو غيرها من المشاريع الأخرى، إذ أن ما تحقق في الدقم حتى اليوم إنجاز لا تقتصر نجاحاته على مجال واحد كتوفير بنية أساسية داعمة للنمو الاقتصادي أو التدريب وتوفير فرص العمل للمواطنين أو دعم التنمية الاجتماعية أو تنشيط قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو غيرها من المجالات الأخرى.

وباختصار يحق لكل من شهد انطلاقا المشروع منذ خطواته الأولى أن يبدي فخره واعتزازه بما تحقق ضمن هذا المشروع الطموح الذي لا يمكن لقطاره أن يتوقف.



محمد بن أحمد الشيزاوي*

رئيس التحرير



النجاحات التي حققتها
الدقم؛ كمشروع اقتصادي
تنموي لا يمكن حصرها
في مشروع واحد كميناء
الدقم أو الحوض
الجاف أو مصفاة الدقم
أو المدينة الصناعية
الصينية أو غيرها من
المشاريع الأخرى

*mohammed.alshezawi@duqm.gov.om